شركة مياه الإسكندرية وأثرها على المجتمع السكندري

(١٨٦٩- ١٩٥٨م) (*)

" دراسة تاريخية وثائقية"

د.أيمن أحمد محمد محمود

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد

كلية الآداب – جامعة السويس

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر تدفق الاستثمارات الأجنبية على مصر وخاصة بعد ضرب تجربة محمد علي الاقتصادية وحصول الأجانب على العديد من الامتيازات التي كان لها تأثير مباشر على ضخ أموالهم واستثمارها في مصر مما ترتب عليه إتاحة الفرصة لهم لتأسيس العديد من الشركات المساهمة فى مجال الخدمات والمرافق العامة مثل المياة والغاز والكهرباء في مدينة الإسكندرية ومن أهمها شركة مياه الإسكندرية التي كان الغرض منها توفير المياه النقية لأحياء المدينة، كما تهدف الدراسة الى إلقاء الضوء حول تأسيس الشركة الإنجليزية لمياه الإسكندرية والآليات التي استخدمتها الشركة لتوفير المياه لسكان المدينة وكيف كان للحكومة المصرية حق الرقابة على نشاط ورأس مال الشركة وتأثير نشاط الشركة على المجتمع السكندري.

وتوصلت الدراسة إلى أن رؤوس الأموال والشركات الأجنبية استطاعت السيطرة على المشروعات ذات المنفعة العامة وأن الشركة استطاعت السيطرة على مرافق مياة الإسكندرية ما يقترب من قرن من الزمان مما كان له تأثير مباشر على سكان المدينة ومجتمعها مثل التوسع في الإمتداد العمراني للمدينة وتوريد المياه النقية ورفع المستوى الصحي لسكان المدينة. كما توصلت الدراسة الى أن قيام ثورة يوليو ١٩٥٢م كان لها تأثير مباشر على

(*) **مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، المجلد (٨١)، العدد (٣)، أبريل ٢٠٢١.**

الاستثمارات الأجنبية عندما قامت الحكومة المصرية بتمصير الشركة ١٩٥٨م وإصدار قانون بتأميمها في يوليو ١٩٦١م، وتحويلها الى شركة مساهمة مصرية، واعتمدت الدراسة على الوثائق بصفة أساسية مثل دفاتر ووثائق المعية السنية تركي وعربي ومحاضر جلسات القومسيون البلدي والإداري والمأمورية البلدية لمدينة الإسكندرية ووثائق محافظة الإسكندرية وتقارير وإحصائيات الشركات المساهمة التي يوجد استغلالها الرئيسي في مصر.

الكلمات الدالة: شركة؛ الإسكندرية؛ المياة؛ الأجانب؛ الإستثمارات.

Alexandria Water Company and its impact on the Alexandrian community (1869-1958) "Historical and Documentary Study"

Abstract

This study aims to know the effect of the flow of foreign investments on Egypt, especially after the economic experience of Muhammad Ali was hit and the foreigners obtained many privileges that had a direct impact on pumping their money and investing it in Egypt, which resulted in providing them with the opportunity to establish many companies contributing in the field of services and public facilities Such as water, gas and electricity in the city of Alexandria, the most important of which is the Alexandria Water Company, which was intended to provide pure water to the city's neighborhoods. The study also aims to shed light on the establishment of the English Alexandria Water Company and the mechanisms used by the company to provide water to the city’s residents and how the Egyptian government had the right to control the activity The company's capital and the impact of the company's activity on the Alexandrian community .

The study concluded that foreign capital and companies were able to control projects of public benefit and that the company was able to control Alexandria's water facilities for nearly a century, which had a direct impact on the city’s population and its society, such as expanding the urban expansion of the city, supplying clean water and

raising the health level. For city dwellers. The study also found that the July 1952 revolution had a direct impact on foreign investments when the Egyptian government egyptianized the company in 1958 and issued a law to nationalize it in July 1961, and convert it into an Egyptian joint stock company.

The study relied mainly on documents such as the notebooks and documents of the Sunni authorities, Turkish and Arab, the minutes of the municipal and administrative commission sessions, the municipal commission of the city of Alexandria, the documents of the Alexandria governorate, and the reports and statistics of the joint-stock companies whose main exploitation exists in Egyp

Keywords: company; Alexandria; Water; Foreigners; Investments

المقدمة:

تعتبر مدينة الإسكندرية من المدن المصرية البعيدة عن ضفاف النيل ولم يكن يتصل بها سوى ترعة صغيرة متفرعة من فرع رشيد عرفت بترعة الإسكندرية أو خليج الإسكندرية فيما بعد والذى اعتبرت المصدر الرئيسى لإمداد المدينة بالمياه أو إذا جاز لنا التعبير "كانت بمثابة الحبل السرى الذى يغذى المدينة بالمياه"، ولذلك اهتم الرومان به ومن بعدهم العرب المسلمون، وجاء العثمانيون وأظهروا ذات الاهتمام واهتموا بإنشاء وحفر الآبار والصهاريج السلطانية لتخزين مياه النيل التى كانت تأتى للمدينة لمدة شهر واحد كل عام، وعندما تولى محمد على حكم مصر قام بحفر ترعة المحمودية مكان الترعة القديمة وذلك فى إطار اهتمامه بتطوير المدينة وتحديثها. كما اهتم خلفاؤه من بعده ولا سيما سعيد وإسماعيل بتطوير مدينة الإسكندرية وتأسيس المرافق العامة بها مثل شركات المياه والغاز والكهرباء.

ونظرًا لما تمثلة مسألة المياه من أهمية لدى المدينة وسكانها اهتمت الحكومة المصرية بها، حيث تمدنا الوثائق واللوائح الخاصة بمدينة الإسكندرية متمثلة فى وثائق محاضر اجتماعات ومناقشات القومسيون البلدى والقومسيون الإداري

والمأمورية البلدية لمدينة الإسكندرية ووثائق وقرارات ولوائح بلدية الإسكندرية – والتي لم تنشر من قبل – ووثائق محافظة الإسكندرية ووثائق معية سنية تركي وعربي، وإحصاء الشركات المساهمة في مصر كل هذه الوثائق تمدنا بدلالات ومؤشرات مهمة حول التطورات التى شهدتها عملية إمداد الإسكندرية بالمياه العذبة، وكيف تطورت شركة مياه الإسكندرية ودورها في تطوير المدينة وحياة سكانها كما يطرح البحث العديد من التساؤلات والفرضيات المهمة منها: هل كان لحفر ترعة المحمودية أثارًا مباشرة على إمداد المدينة بالمياه وهل كانت التعديات على الصهاريج السلطانية وتعرضها للتلوث وانتشار الأمراض في المدينة سببًا من أسباب اهتمام سعيد باشا ومن بعده الخديوى إسماعيل بتأسيس شركة مياه الإسكندرية لتوصيل المياه العذبة والنقية إلى أحياء المدينة؟ أم كان لتدفق الاستثمارات الأجنبية إلى مصر بالإضافة إلى الامتيازات التى منحت للأجانب دورًا مهمًا فى الاستثمار فى مجال المرافق العامة مثل المياه وتوصيلها إلى المنازل وما الأسباب التى دفعت الحكومة المصرية لبيع شركة مياه الرمل لتحل محلها شركة المياه الإنجليزية، وما هى الصعوبات التى واجهت تأسيسها وهل كان عقد امتياز الشركة وما تضمنه من امتيازات والتزامات في صالح الحكومة المصرية أم في الصالح البريطاني؟ وهل كان للمجلس البلدى والمأمورية البلدية بالإسكندرية المنوط بهما إدارة المدينة الحق في الرقابة على أعمال الشركة؟ وهل تدخلت نظارة الصحة المصرية ونظارة الأشغال العمومية في أعمالها ومسيرتها؟ وما الآليات التي اتبعتها الشركة والحكومة لمنع تلوث المياه وضمان نقائها؟ وما موقف القومسيون البلدي تجاه تجاوزات الشركة فى بيع المياه للسكان ومن ميزانية الشركة ورأسمالها؟ والتساؤل المهم هنا أيضًا هل كان هناك تأثير ملموس لأعمال الشركة على المدينة وعلى امتدادها العمراني وبالتالى كان لذلك تأثير مباشر في المجتمع السكندري؟ وهل استمرت الشركة بإدارتها ورأسمالها الأجنبي بعد قيام ثورة يوليو أم تعرضت للتمصير وتحويلها لشركة مساهمة مصرية؟

وسيتم معالجة موضوع الدراسة من خلال عدة محاور يأتي في مقدمتها "تدفق الاستثمارات الأجنبية على مصر" وخاصة بعد ضرب تجربة محمد علي الاقتصادية واهتمامها بالعمل فى مجال الخدمات والمرافق في المدن المصرية وبخاصة مدينة الإسكندرية.

أما المحور الثاني: فيتناول بالدراسة "تأسيس الشركة الإنجليزية لمياه الإسكندرية" من حيث تأسيس الشركة وحصص التأسيس وشروط الامتياز، ومراكز إداراتها في لندن والإسكندرية وتطور رأس مال الشركة ونظام توزيع الأرباح وتحليل الميزانية، ومصادر مياهها وآليات الحفاظ على نظافتها.

كما يتناول المحور الثالث: " آليات الشركة لتوفير المياه لمجتمع الإسكندرية " بمد شبكات المياه للمنازل وإنشاء مرشحات وآلات تنقية مياه الشرب، وإنشاء خزانات المياه وأحواض الترويق (الترسيب).

أما المحور الرابع: فسيهتم بدراسة " آليات تحديد أسعار بيع المياه لسكان المدينة" بالحديث عن إشكالية العلاقة بين إيجارات العقارات وأسعار بيع المياه والظروف التي كانت تجبر الشركة على تخفيض أسعار بيع المياه أو تقديمها مجانًا للفقراء في المدينة.

أما المحور الخامس: فيتناول بالدراسة " الرقابة على أداء شركة مياه الإسكندرية " من جانب المجلس البلدي بالإسكندرية ونظارة الصحة. ثم يأتي المحور السادس والأخير ليتناول "تأثير نشاط الشركة في المجتمع السكندري" من حيث الإمتداد العمراني للمدينة وتوريد المياه النقية ورفع المستوى الصحي لسكان المدينة، كما يتناول قيام الحكومة المصرية بتمصير الشركة ١٩٥٨م وإصدار قانون بتأميمها في يوليو ١٩٦١م، وتحويلها إلى شركة مساهمة مصرية وتنتهي الدراسة بخاتمة تتضمن نتائجها.

أولًا: تدفق الاستثمارات الأجنبية في مصر:

على الرغم من أن معاهدة بلطة ليمان التي عقدت بين إنجلترا والدولة العثمانية عام ١٨٣٨م كان الهدف منها ضرب القوة الاقتصادية لمصر في عصر محمد علي إلا إنه تجاهل تنفيذ ما جاء بها واستمر في سياسة الاقتصادية القائمة على نظام الاحتكار مما ترتب على ذلك حدوث صدام بينه وبين الدول الرأسمالية انتهى بتوقيع معاهدة لندن في ١٥ يوليو ١٨٤٠م وفرضها على مصر الأمر الذي ترتب عليه ضرب الدولة المصرية كقوة اقتصادية[١] وبذلك نجحت الدول الأوربية في القضاء على محاولات محمد علي لبناء اقتصاد مستقل في إطار السوق العالمية.

وبانتهاء تجربة محمد علي باشا الاقتصادية وانهيارها تدفق رأس المال الأجنبي الذي جاء في ركاب الأجانب الذين أخذوا يتزاحمون على مصر حينذاك[٢] وتحولت مصر إلى سوق مفتوحة أمام رأس المال الأجنبي الذي استند إلى المعاهدات التي عقدت بين الدولة العثمانية والدول الأوربية، وبمقتضى ذلك اتجه رأس المال الأجنبي إلى العمل في مجالات محددة منها الاستثمار في المرافق العامة في ظل ما كان يتمتع به من امتيازات قانونية أدت إلى محاربة رأس المال الوطني وممارسة الضغط عليه للهروب من المجالات التي تهم المستثمرين الأجانب [٣]، وقد شجعت الظروف والأوضاع القائمة في مصر أصحاب رؤوس الأموال على استثمار أموالهم في مجال المرافق بمدن مصر الكبرى التي أصبحت مركزًا للنشاط الإقتصادي للجاليات الأجنبية التي شملت مجالات مياه الشرب والغاز والكهرباء والتليفونات وخطوط الترام والسكك الحديدية وغيرها من المرافق العامة التي أدخلت إلى المدن الكبرى مثل القاهرة والإسكندرية[٤] وقد أدى التدفق المتزايد لرأس المال الأجنبي إلى السيطرة على المشروعات ذات المنفعة العامة بشكل عام[٥].

ويبدو أن مدينة الإسكندرية كانت في مقدمة المدن المصرية من حيث تركز الأجانب فيها، وقد ساعد وجود الأجانب بكثرة في المدينة على امتلاكهم

رؤوس الأموال اللازمة التي تدفقت لإقامة المشروعات التي كانت الحكومة المصرية ترغب في إقامتها، وامتلاكهم الخبرة الفنية التي حملها هؤلاء معهم من بلادهم الصناعية هذا من جهة، وملاءمة مناخ الإسكندرية لسكناهم وقرب المدينة من بلادهم، باعتبارها الميناء الأول في مصر الذي استقبلهم واستطاعوا تيسير تجارتهم من خلاله من جهة أخرى(٦). كل هذه الأسباب جعلت من مدينة الإسكندرية مركزًا مهمًّا للاستثمارات الأوربية، وكان معظم أصحاب هذه الاستثمارات من المغامرين الذين يتصيدون الفرص للإثراء السريع على حساب استغلال البلاد وقد منح سعيد الإمتيازات لعدد من الشركات الأجنبية التي قامت باحتكار الكثير من المجالات في مدينة الإسكندرية وخاصة في المرافق العامة مثل الكهرباء والغاز والمياه، ومن أهمها امتياز تزويد الإسكندرية بالمياه النقية الذي منح للمهندس الفرنسي كورديية وشركة توزيع مياه الرمل الذي منح امتيازها لملاك متعددي الجنسيات.

فقد أصدر سعيد باشا أمرًا إلى محافظ الإسكندرية في الثامن والعشرين من صفر ١٢٧٤هـ/ ١٨٥٧م بمنح محافظة الإسكندرية للمهندس الفرنسي المسيو كورديه Cordier امتيازا تضمن توزيع المياه النقية في مدينة الإسكندرية، وأن يكون استغلال هذا الإمتياز لمدة ٢٥ عامًا وأن تتم عملية توزيع المياه بواسطة آلات وفلاتر لتنقية المياه واحواض للترسيب والمجاري والمواسير، كما أعطى هذا الامتياز لكورديه الحق في تأسيس شركة أنونيم Anonyme شركة مساهمة مصرية لإجراء التوزيع إستنادًا إلى قوانين ونظام الحكومة المصرية(٧)، وتضمن الامتياز شرطًا مهمًّا حدد فترة إنجاز المشروع منها؛ حيث أشهد على إنه إذا لم يلتزم المسيو كورديه بعملية توزيع المياه بواسطة الأحواض والمواسير في مدة خمسة أعوام يصبح من حق الحكومة المصرية إلغاء الامتياز، كما تضمن استمرار هذه الشركة بأسم "شركة توزيع المياه المصرية بمدينة الإسكندرية" ولا تنسب هذه الشركة إلى صاحب الامتياز كما يجب على الشركة أن تقدم قانون ونظام عملها إلى محافظ الإسكندرية للموافقة عليه(٨). ولما كانت

شروط الامتياز لم تتطرق إلى التزام الشركة بصهاريج المياه العامة بالمدينة، لذا تحملت الحكومة المصرية تكاليف ملء هذه الصهاريج بمعرفة محافظة الإسكندرية(٩).

وفي عام ١٨٦٥م تحول امتياز كورديه إلى شركة فرنسية عندما حصل كلٌّ من باستريه إخوان التجارية بمدينة مرسيليا والمسيو ريموند سباتيه الوزير المفوض الفرنسي على امتياز تأسيس شركة مياه فرنسية في مدينة الإسكندرية باسم الشركة الأهلية (المدنية) لمياه الإسكندرية، وكان مجلس إدارتها في فرنسا ومقرها الإداري في مدينة الإسكندرية(١٠) لاستغلال للامتياز الذي منحته الحكومة المصرية للمسيو كورديه وتعهدت الشركة بتزويد مدينة الإسكندرية بمياه للشرب، وأقامت من أجل ذلك الكثير من المنشآت الخاصة لشبكة توزيع المياه بالقرب من وابور المياه بالمدينة، كما قامت الشركة بمد مواسير وأنابيب بخزان صغير شيدته الحكومة المصرية بمنطقة كوم الدكة(١١)، ومن جانبها قامت الحكومة المصرية في ٢٠ جمادى الثانية ١٢٧٨هـ / ٢٣ ديسمبر ١٨٦٢م بمد أنابيب المياه إلى فوهات صهاريج المياه العامة بالإسكندرية والتي كان عددها آنذاك خمسة وسبعين صهريجًا(١٢).

وقد استمر امتياز هذه الشركة حتى عام ١٨٦٧م، حيث استولت الحكومة المصرية بالتدرج على كافة ممتلكات الشركة وأشرفت بنفسها على عملية توزيع المياه، وذلك بناء على شروط جرى الاتفاق عليها في ١٥ أبريل ١٨٦٧م، بين الحكومة المصرية وبين المهندس الفرنسي كورديه مدير الشركة الفرنسية لمياه الإسكندرية عن نفسه شخصيًّا وبصفته وكيلًا عن شركائه الخواجات باستريه إخوان التجارية والمسيو ريموند اسباتيه الوزير المفوض الفرنسي، والتي من خلالها استطاعت الحكومة المصرية أن تستحوذ على ثلاثة أرباع الشركة التي كان إسماعيل باشا يمتلك ربعها(١٣)، وبذلك استطاع الخديوي إسماعيل شراء أسهم الشركة بمبلغ ثمانية ملايين وستمائة ألف فرنك فرنسي(١٤)، واستمرت الشركة تعمل ضمن الشركات المصرية حتى تم بيعها إلى

الشركة الإنجليزية لمياه الإسكندرية بموجب امتياز منح لها في مارس ١٨٧٩م.

ولما كان حي الرمل بمدينة الإسكندرية بعيدًا عن دائرة أعمال امتياز كورديه أو الشركة الفرنسية، فقد منحت الحكومة المصرية امتياز تزويده بالمياه النقية عام ١٨٦٩م إلى مجموعة مستثمرين متعددي الجنسيات، بعقد تم التصديق عليه في ٢٨ أغسطس ١٨٦٩م بين ذو الفقار باشا ناظر الخارجية وبين شارل جرلين وهنري شوتسي بصفتهم وبالوكالة عن باقي المستثمرين، وبمقتضى ذلك العقد منحتهم الحكومة المصرية امتياز توزيع المياه بحي الرمل باعتبارها شركة مصرية لملاك متعددي الجنسيات، وقد تضمن هذا الامتياز شروطًا منها: توزيع مياه الرمل بواسطة آلات ومواسير وفلاتر لتنقية المياه على الشركة، وبمقتضى هذا الامتياز تم تأسيس الشركة المذكورة تحت اسم شركة ترشيح مياه الرمل Hydronomique de Ramlha Societe[١٥]، لكن هذه الشركة لم تعمر طويلًا، وأعلنت إفلاسها في ١٩ ديسمبر ١٨٧٦م وتنازل عنها البارون درمفيلد وباعها بالمزاد العلني إلى اليوناني قسطنتين زرفوداكي، واستمرت الشركة وامتيازها في التزام قسطنتين زرفوداكي حتى عام ١٨٧٩م[١٦]؛ حيث تنازل عنها في ١٨ ديسمبر سنة ١٨٧٩م، كما تنازل عن جميع حقوق الالتزام وامتيازاته مقابل مبلغ ٣٧٠٠٠ جنيه مصري[١٧].

وفي ١٤ أبريل سنة ١٨٨٠م صدقت الحكومة المصرية على عقد البيع الصادر من قسطنتين زرفوداكي إلى الشركة الإنجليزية لمياه الإسكندرية، كما اعترفت الحكومة لهذه الشركة بملكية المؤسستين وطبقت عليها نفس النصوص الواردة في العقد المحرر بينهما في مارس ١٨٧٩م، ثم تنازلت الحكومة المصرية نهائيًا بموجب العقد المبرم في ١٤ أبريل ١٨٨٠م بين على باشا مبارك ناظر الأشغال العمومية وكيلًا عن الحكومة المصرية وإدوارد استون ممثلًا عن الشركة الإنجليزية، كما تنازلت الحكومة المصرية عن حقها في شراء مؤسسة مياه الرمل، وبذلك أصبحت مياه الإسكندرية ومياه الرمل على السواء مملوكة للشركة الإنجليزية لمياه الإسكندرية إلى أجل غير محدد[١٨].

ثانيًا: تأسيس الشركة الإنجليزية لمياه الإسكندرية

بدأت انجلترا منذ افتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩م في العمل فعلًا على تثبيت مراكزها في مصر وكانت البداية عام ١٨٧٠م عندما منح الخديوي إسماعيل شركة إنجليزية تعرف بشركة جرنفلد امتياز تنفيذ مشروع توسيع ميناء الإسكندرية، في الوقت الذي توثقت العلاقات الودية بين الخديوي إسماعيل وإنجلترا والتي ترتب عليها زيادة التعاون بين مصر وإنجلترا بشكل كبير سنة ١٨٧٣م[١٩]، وكانت رؤوس الأموال الفرنسية ثم الإنجليزية هي أهم الأموال التي تم ضخها في مصر، غير أن الشركات الإنجليزية كانت أكثر عددًا الأمر الذي جعلها تسيطر على المشروعات المصرية مثل إدخال المياه والكهرباء في مدينة الإسكندرية[٢٠].

وفي ٢٩ مارس ١٨٧٩م تمكن البريطاني إدوارد استون من الحصول على عقد امتياز لتأسيس الشركة الإنجليزية لمياه الإسكندرية، حيث يعطيها حق توزيع مياه الإسكندرية، وجاء الامتياز في تسعة عشر بندًا أو شرطًا، وأن هذا الامتياز بصفته عقدًا عامًا بين الحكومة المصرية تحت عنوان "الحكومة" ويمثلها ناظر المالية ريفرس ويلسون، وبين الشركة الإنجليزية تحت عنوان "القومبانية" ويمثلها المهندس الإنجليزي إدوارد استون[٢١] وترتب عليه موافقة الحكومة المصرية على بيع وابور مياه الإسكندرية بجميع ملحقاته وما يتعلق به بناءً على ما تضمنته شروط الامتياز الممنوح منها إلى الشركة[٢٢].

كما أقرت الحكومة المصرية بأنها ملزمة بدفع جميع رسوم التحصيل والتسجيل والقيد ورسوم توقيع وتسجيل العقود الرسمية والعقود الأخرى، وأن تكون مستندات الشركة مستظهرة على عقود الغير، وتعهدت باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتأسيس االشركة الإنجليزية في المقام الأول بين المطالبين بحقوق ملكية المياه وتوزيعها[٢٣]، كذلك تقدم للشركة بعض المستندات المصدق عليها بعد سداد الشركة للدفعة الأولى من الثمن عملًا بنص البند (٧) في العقد، وهذه المستندات هي: صورة من شروط الامتياز مصدق عليها من

الحكومة طبق الأصل، وصورة مصدق عليها من عقد رد الامتياز المبرم بين الحكومة والخواجات باستريه إخوان وسباتيه في ٥ أبريل ١٨٦٧م[٢٤]، ونسخة من شروط الإيجار المبرم مع الخواجة أديب في ٢٨ جماد آخر ١٢٩٤هـ/١٨٧٧م، وفي حالة ما إذارغبت الحكومة في إعادة استلام إدارة توزيع المياه لحسابها بعد مرور عشرين سنة من تاريخ البيع في الفترة الممتدة من مارس ١٨٧٩م إلى مارس ١٨٩٩م، يكون لها الحق في ذلك بشرط دفع القيمة التي ستكون لهذه الشركة في ذلك العام ثمن يقدر بمتوسط إيراد الثلاث سنوات الأخيرة على معدل ٦% بالسنة[٢٥]، ومن الناحية الشكلية قد أعطت شروط الامتياز للشركة حقوقًا وامتيازات وفرضت عليها واجبات والتزامات وهي:

- الحقوق والامتيازات.
- أكدت الحكومة بعد بيعها وابور مياه الإسكندرية بجميع ملحقاته وما يتعلق به من العقارات والمنقولات والأراضي والأبنية والمواسير الموضوعة لتوزيع المياه، على حق الشركة في الإنتفاع بترعة الفرخة التي تأخذ منها المياه على أن يكون الانتفاع مشتركًا بين الشركة وجميع الأشخاص الذين لهم حق الانتفاع بالمياه من هذه الترعة التي تأخذ مياهها من ترعة المحمودية، كما أن من حقها الإستيلاء على العقارات وعلى ترعة الفرخة والآلات والأشياء المتعلقة بتوزيع المياه بالحالة التي ستكون عليها وقت البيع وعلى الحكومة مسئولية ضبط برابخ ترعة المحمودية بحيث إن مسطح الترعة يكون له الارتفاع اللازم لحسن سير المياه بواسطة الطلمبات الموجودة بمدينة الإسكندرية لهذا الهدف، أما مسطح المياه فتحدده نظارة الأشغال العمومية بالاتحاد مع الشركة[٢٦].
- تضمن الامتياز انتفاع الشركة بما لها من حقوق ولها الحق في المطالبة بما لها وتدافع عما عليها وعلى نفقتها وإخطارها بدون تدخل الحكومة في أي قضية أو تداعيها في قضية تتعلق بالشركة وبدون أن يكون شرط الامتياز هذا مخولًا للشركة أو سواها حقوقًا أخرى غير الحقوق الناتجة عن

المستندات أو القانون[٢٧].

- كما نص الامتياز على تنازل الحكومة للشركة عن امتياز إيجار الحنفيات، والذي كان ممنوحًا للسيد جورج أديب لمدة ثلاث سنوات، اعتبارًا من ٢٩ مارس ١٨٧٩م وأن تستحوذ الشركة على هذا الامتياز، وتستحق الحكومة قيمة الإيجار المستحق على السيد أديب إسكندر وقدره ١٠٥٢٠٠ قرش لحين انتفاع الشركة بهذه الطلمبات[٢٨]، كذلك تتنازل الحكومة عن صهاريج المياه العامة الموجودة تحت الأرض والمملوكة لها إلى الشركة لتنتفع بها شرط أن تحافظ الشركة الإنجليزية على نظافتها (والتي يبلغ عددها خمسة وسبعون صهريجًا)، أما الصهاريج التابعة للطوابي العسكرية فلا تدخل ضمن هذا التنازل[٢٩]، كذلك أعطى الامتياز للشركة الحق في مد ومرور جميع القنايات والمواسير وملحقاتها اللازمة لتوزيع المياه دون غيرها في الأماكن التابعة للحكومة بشرط أن تعيدها لحالتها الأصلية، دون المساس بحقوق أصحاب الأملاك الآخرين، وللشركة اتخاذ الإجراءات اللازمة لهذا الشأن بدون أن يكون لأي شخص الحق في إقامة دعوى قضائية ضد الحكومة في أي تلف أو شيء آخر[٣٠].
- كما وافقت الحكومة المصرية على أن يكون المقر الرئيسي للشركة في لندن، وأن تعمل طبقًا للقانون الإنجليزي (ليمتد) وأن تكون إدارتها الرئيسية في لندن، ولها مكتب إداري في مدينة الإسكندرية، وأن الشركة لا تخضع إلا لأحكام المجالس والمحاكم المختلطة في الجانب المتعلق بتفسير شروط هذا الامتياز وتنفيذها وعلاقتها مع العامة، وأيضًا ما يتعلق بالمنازعات القضائية والصعوبات مهما كانت صفتها حتى ولو كانت الحكومة لها صالح بها، ومع موافقة الشركة على أن يكون للحكومة الحق في تعيين مأمور إداري معروف بصفته الرسمية بمصر لملاحظة أعمال الشركة دون تدخل أو مطالبته بإحداث أي تغييرات[٣١].
- ونصت شروط العقد أيضًا على إنه إذا كان بيع وابور مياه الإسكندرية في

نظير توزيع المياه بواسطة قنايات وهذا الأمر غير ملزم ويجوز توريد المياه بأي طريقة، ومع ذلك فالحكومة المصرية طبقًا لهذا الامتياز يجب أن تتنازل للشركة عن كل ما يتعلق بتوزيع مياه الإسكندرية مع تعهدها أيضًا بعمل جميع العقود اللازمة عند الضرورة حتى تضمن للشركة حقًّا غير قابل للاعتراض وأن يكون انتفاع الشركة بهذا الامتياز انتفاعًا مأمونًا[٣٢]، كما أعطى الامتياز للشركة الحق في شراء الأراضي الواقعة على ضفتي ترعة الفرخة بطريق نزع الملكية بصفة قانونية، بشرط أن لا يمس شيء من حقوق أصحاب الأملاك المجاورين فيما يتعلق بانتفاعهم من مجاري المياه الموجودة تحت الأرض التي أُشتُرِيَت بهذه الصفة[٣٣].

الواجبات والالتزامات:

- وفي مقابل هذه الحقوق ألزم الامتياز الشركة بدفع الأموال والضرائب التي ستقررها الحكومة على أملاك الشركة وأن تخضع الشركة لجميع أحكام اللوائح المحلية والانقياد لجميع أحكام ولوائح مدينة الإسكندرية وبوليسها [٣٤]، كما تلتزم الشركة بضمان حماية الأماكن المبنية للشركة من الحريق ومن حق الحكومة المصرية التحقق من صحة هذه الضمانة وكفاءتها، كما تلتزم الشركة بدفع قيمة بوالص التأمين ضد الحريق بأكملها، وفي حالة حصول حريق تستعمل قيمة التعويض لإعادة بناء المحلات المتخربة من الحريق[٣٥]، كما ألزم الشركة الإنجليزية بدفع ثمن الانتفاع بشركة مياه الإسكندرية بموجب هذا الامتياز وهو ٣٠٠٠٠٠ جنيه إنجليزي موزعة على أربعة أقساط تسدد في المدة من أول مايو إلى أول يونيو ١٨٧٩م وفي حالة دفع الشركة للدفعة الأولى من الثمن تتعهد الحكومة بإسقاط ٨% سنويًّا من الثمن، وإذا ما تأخرت الشركة عن القيام بدفع أحد هذه الأقساط في المواعيد المحددة يحق للحكومة فسخ عقد الامتياز وتغريم الشركة ١٠% من قيمة الامتياز، وتلتزم الشركة بدفع المبالغ المستحقة على الحكومة المصرية للبنوك الأوربية البالغ مقدارها مائة وخمسة ملايين جنيه بمقتضى إيصال

منها بشرط أن يتم قيدها باسم الشركة بمصاريف من الحكومة المصرية مع الأشخاص المقيدين بقلم رهونات العقارات بالإسكندرية، وعلى الشركة التعهد بدفع حصة الشركة والحكومة المصرية بحق النصف لكل منهما(٣٦).

- كذلك ألزم عقد الامتياز الشركة بحفظ وصيانة الأملاك التابعة لوابور المياه وملحقاته وضمان أن تظل الآلات والعدد بحالة منتظمة، وتطهير ترعة الفرخة حتى تضمن الحكومة توفير مياه الشرب النقية لسكان المدينة(٣٧)، كما ألزم الشركة بتوريد وبيع مياه الشرب حسب الشروط والتعريفة المحددة بالعقد، وإذا أرادت زيادتها فلا تزيد عن ١٠ فضة عن كل قُربة مقدارها ٦٦ لتر تقريبًا(٣٨)، كذلك تتعهد الشركة بأن تمد الحكومة بالمياه اللازمة لها بثمن لا يزيد عن ثلاثين سنتيمًا لكل متر مكعب، وهذا الثمن يسري على المياه التي ترغب الحكومة في توريدها للمساجد والزوايا والتكايا مع تعهد الحكومة أن تحصل على ألفين متر مكعب من المياه على الأقل يوميًّا(٣٩).
- كذلك تتعهد الشركة بحفظ وصيانة الآلات والمصافي والأحواض والقنايات حتى تستمر في إمداد المدينة والسرايات والجوامع والقشلاقات والطوابي وشارع القباري وشارع باب البحر(٤٠)، كما ألزم الامتياز الشركة بإقامة حنفية على الأقل مجانية في كل شارع من الشوارع التي ستمر فيها مواسير المياه، مع وضع عشر حنفيات في المناطق التي يسكنها الفقراء من أهالي الإسكندرية على أن تقوم الحكومة بتحديد هذه المناطق وإمداد الشركة بخريطة توضيحية لها، ويخصص لكل حنفية من هذه الحنفيات ثمانية أمتار مكعبة من المياه وتتولى الحكومة حفظ وصيانة هذه الحنفيات وكذلك حنفيات الحريق(٤١)، ويجوز للحكومة المصرية تعيين مهندس من جهتها ليراقب مقادير المياه المستهلكة بحضور مندوبين من الشركة، كما تلتزم الشركة بوضع عدادات بمعرفتها وعلى نفقتها في كل مكان تعتبره الشركة ضرورة، وذلك من أجل مراجعة وتحقيق مقادير المياه المصرية من الشركة(٤٢).

وبعد دراسة الشروط التي تضمنها عقد امتياز بيع شركة مياه الإسكندرية يتضح لنا أنه قد انطوى على العديد من المكاسب التي ظفرت بها الشركة الإنجليزية على حساب الحكومة المصرية مما جعله كثير المآخذ، نظرًا لأن الشروط الواردة في عقد الامتياز قد أقحمت الحكومة المصرية في التزامات كانت في غنى عنها في حالة تأسيس الشركة برأس مال وطني

- مقر الشركة ومركز إدارتها:

تأسست الشركة الإنجليزية لمياه الإسكندرية فى لندن بتاريخ ٢٨ فبراير ١٨٧٩م، ولمدة غير محدودة وكان مقرها الإداري فى لندن، ومقرها التنفيذي فى مدينة الإسكندرية[٤٣]، وكان يدير هذه الشركة مجلس إدارة مؤلف من رئيس الشركة ومقره لندن، ونائب رئيس الشركة ومديرها وسكرتير عام ومقرهم جميعًا فى مدينة الإسكندرية[٤٤] وفى بداية تأسيسها كان مجلس إدارتها يضم ثمانية أعضاء جميعهم من البريطانيين باستثناء أحد الأعضاء المصريين الذى كان ممثلًا للحكومة المصرية بناءً على نص البند الثامن عشر من عقد الامتياز، وكان منصبه يعرف "بمأمور إدارة " لملاحظة أعمال الشركة[٤٥]، وما يسترعي الإنتباه أن البريطانيين قد استطاعوا السيطرة على مجلس إدارة الشركة منذ تأسيسها، عندما تم تعيين إدوارد ستون رئيسًا لمجلس إدارة الشركة ومعه مجموعة من البريطانيين[٤٦].

كان مجلس إدارة الشركة فى بداية عهدها فى لندن، وفي عام ١٨٨٣م تشكلت لجنة من خمسة مديرين بالإسكندرية وكان لها دور مهم في تطوير نشاط الشركة وتنفيذًا لرغبة عدد كبير من المساهمين انعقدت الجمعية العمومية فى السنوات ١٨٨٦ م و١٨٨٩م، ١٨٩٠م في الإسكندرية، وفى آخر جمعية انعقدت وافق المساهمون على اقتراح لنقل مكتب الشركة الإداري ومجلس الإدارة من لندن إلى الإسكندرية وظلت تنعقد الجمعيات العمومية في الإسكندرية حتى خمسينيات القرن العشرين[٤٧].

وفى ثلاثينيات القرن العشرين أصدر زيور باشا رئيس وزراء مصر قرارًا

في مايو عام ١٩٢٧م بضرورة تعيين عضوين مصريين بمجلس إدارة أي شركة مساهمة تعمل في مصر [٤٨]، لذلك انضم اثنان من المصريين لمجلس إدارة الشركة أحدهما بصفته الوظيفية في نظارة الإشغال والآخر بحكم وظيفتة مديرًا للقومسيون البلدى لمدينة الإسكندرية ثم إنضم بعد ذلك عضوان بريطانيان كمراقبين للحسابات[٤٩]، وانضم إلى مجلس الادارة بعض الأجانب من جنسيات أخرى غير الجنسية البريطانية، بل وصل بعضهم إلى منصب رئيس مجلس الإدارة، ففى عام ١٩٤٢م استطاع ميشيل قسطنتين سلفاجو اليونانى الجنسية واحد من أهم رجال الأعمال الأجانب في مدينة الإسكندرية أن يصل إلى منصب رئيس مجلس إدارة الشركة، كما أصبح أحد الشوام عضوًا فى مجلس الإدارة هذا بالإضافة إلى بعض المصريين، فكان مجلس إدارة الشركة فى ذلك العام مؤلفًا من ميشيل قسطنتين سلفاجو رئيس لمجلس الإدراة وعضوية كل من حسين صبرى باشا ممثلًا للحكومة المصرية وأحمد كامل باشا بحكم وظيفته محافظًا لمدينة الإسكندرية وإيستون كورنيش والشامى نيقولا سرسق، وهنرى باركر وجاك ديسكومبس و م. لاسكاروس وألكس بيسى وروبرت ويلتون وجى.س.بيس سكرتيرًا عامًا[٥٠].

وخلال عامى ١٩٤٧-١٩٤٨ استطاع م. لسكاريس أن يحصل على منصب رئيس مجلس الإدارة، ج. جاكوت وسكومب نائبًا له، كما تم تعيين عضوين مصريين جديدين هما يوسف ذو الفقار باشا عضو ممثلًا عن الحكومة المصرية، ومحمود رأفت بك بحكم وظيفته كمدير لبلدية الإسكندرية، كما تم تعيين روسل وشركاؤه مراقبين للحسابات وقد استمر مجلس إدارة الشركة هذا كما هو حتى عام ١٩٥٠م [٥١].

ومنذ عام ١٩٥٠م أصبح مجلس إدارة الشركة يتم اختياره من الأعضاء الذين يمتلكون أسهما كثيرة فيها كما تم اختيار رئيس الشركة من بين الأعضاء بناء على انتخاب الجمعية العمومية للشركة، فالسيد م. لسكاريس الذي كان عضوًا فى مجلس الإدارة عام ١٩٤٢م أصبح رئيسًا لها في الفترة من ١٩٤٧-

١٩٥٠[٥٢]، وكانت الجمعية العمومية للشركة تنعقد بعد السنة المالية التي تنتهي فى ٣١ ديسمبر، وفي خلال الستة أشهر التالية وتحديدًا فى شهر أبريل من كل عام[٥٣].

ونظرًا لأن الشركة كانت إنجليزية حصل الموظفون الأجانب على أعلى المرتبات وتمتعوا بكافة المميزات من سكن وبدلات مرتفعة وأجور في حين عُيِّن العمال والموظفين المصريون فى أقل الوظائف وبأقل الأجور ولم يحصلوا على أية مميزات مالية، وكانت الشركة تفرق بينهم وبين الموظفون الأجانب في المرتبات والامتيازات فعلى سبيل المثال كانت مرتبات الموظفين البريطانيين تتراوح ما بين ١٤٠ الى ٣٢٢ جنيهًا بينما مرتبات العاملين في الشركة من المصريين تتراوح ما بين ٤ إلى ١٧ جنيهًا فقط الأمر الذى ترتب عليه أن أصبحت الشركة مصدر شكاوى كثيرة من موظفيها وعمالها المصريين الذين كانوا يطالبون دائما بتمصيرها [٥٤].

مصادر المياه العذبة وآليات الحفاظ عليها:

تعهدت الشركة الإنجليزية لمياه الإسكندرية بتزويد مدينة الإسكندرية وسكانها بالمياه النقية، وفيما يلي نتناول بالدراسة لتلك المصادر:

- **ترعة المحمودية:**

اعتمدت الشركة على توفير المياه النقية لمدينة الإسكندرية على مياه نهر النيل التي كانت تصل الى المدينة عبر ترعة المحمودية التي كان حفرها جزءًا من مشروع الحداثة الذى شرع فى تنفيذه محمد على باشا[٥٥]، وأشرف على حفرها المهندس الفرنسى باسكال كوست الذى أشار على محمد على بافتتاح ترعة المحمودية فى يناير ١٨١٩م[٥٦] وأسماها محمد علي باشا بالمحمودية تيمنًا باسم السلطان العثماني محمود الثاني [٥٧].

وفى إطار اهتمام محمد سعيد باشا بصيانة وسائل الرى تم تطهير ترعة المحمودية لضمان وصول مياه شرب نقية إلى مدينة الإسكندرية وسكانها وتم

تركيب طلمبات لرفع المياه لتغذية ترعة المحمودية بماء النيل وقت التحاريق[٥٨]، وقد شجعه على ذلك بعض المهندسين ومنهم المهندس الفرنسى موجيل بك، وكان تطهير ترعة المحمودية فى عهد سعيد باشا بمثابة حفر جديد لها[٥٩]، وأدى حرص الخديوي إسماعيل على تزويد مدينة الإسكندرية بالمياه ومنح امتيازها إلى إحدى الشركات الإنجليزية والتي التزمت بتطهير ترعة الفرخة التى ترفع منها المياه إلى وابور المياه دون الالتزام بتطهير ترعة المحمودية[٦٠] ومن أجل ذلك أصدر محافظ الإسكندرية قرارًا فى ٢٠ إبريل ١٨٨٩م لاتخاذ الاحتياطات الواجبة لحماية مياه المحمودية من التلوث باعتبارها المصدر الوحيد لمياه الشرب لمدينة الإسكندرية، وتضمن هذا القرار ما يلى:

– ألزم جميع أصحاب الأملاك الموجودة على ضفتي ترعة المحمودة مينا البصل ومحرم بك والرمل أجانب كانوا أو أهالي ممن لهم مجارٍ أو بالوعات تصب في الترعة بتحويلها لجهة أخرى ومنع بشكل باتٍ إلقاء القاذورات والأوساخ والكناسة ومياه الغسيل وجميع المواد الأخرى والحيوانات النافقة في الترعة، وكذلك منع غسيل الملابس أو الأشياء الأخرى واستحمام الحيوانات بها.

– **فرض القرار عقوبات على مخالفته بلغت السجن من ٢٤ ساعة إلى أسبوع وغرامة تتراوح ما بين ٢٥ قرشًا إلى ١٠٠ قرش**[٦١].

وأثناء انتشار وباء الكوليرا في مصر، وحرصًا من الحكومة المصرية على عدم تلوث مياه الترعة وللحيلولة دون انتشار الوباء بين سكان المدينة من خلال مياه الشرب أصدرت نظارة الداخلية قرارًا في ٦ أغسطس سنة ١٩٠٢م لاتخاذ الإجراءات والاحتياطات اللازمة لمنع تلوث مياه ترعة المحمودية في الجزء المار منها بين مساكن مدينة الإسكندرية، وتضمن القرار ما يلي:

– مراقبة وتطهير من يأتي إلى مدينة الإسكندرية من المدن الأخرى، وذلك بمنع اقتراب أي شخص من ترعة المحمودية لأقل من ٥٠٠ متر لأي غرض كان إلا إذا كان بقصد المرور من شاطئ إلى آخر، من مأخذ مياه الرملة حتى

كوبري الأهوسة، وإخضاع من يمرون من المحافظات الأخرى بمراكب في ترعة المحمودية للكشف الطبي في الحجر الصحي بقرية النواتية وأن يخضع لجميع احتياطيات التطهير التي تقررها مصلحة الصحة.

- أعطى القرار لرجال الصحة ورجال البوليس الحق في ضبط مخالفات القرار ومعاقبة المخالفين بالسجن من ٢٤ساعة إلى أسبوع أو بغرامة من ٢٥ إلى ١٠٠ قرش صاغ أو بالعقوبتين معًا(٦٢).

ويبدو أن سكان المدينة لم يكترثوا بهذه القرارات ولم يحرصوا على تطهير الترعة لذلك أصدررت نظارة الداخلية قرارًا بتاريخ ١٣ أغسطس ١٩٠٢م بمنع سير المراكب في المحمودية تحت عزبة خورشيد التي يجب تفريغ البضائع فيها لوقاية المياه المعدة لشرب الأهالي بالرمل والإسكندرية من التلوث(٦٣)، ونظرًا لتفويض الحكومة للمجلس البلدي بالإسكندرية الذي تم تأسيسه عام ١٨٩٠م بالقيام بدور الحكومة في مراقبة أعمال شركة المياه، لذلك رأى القومسيون البلدي أن مشكلة ترعة المحمودية التي تعتبر مصدرًا أساسيًّا لمياه الشركة، أصبحت تهدد سكان المدينة لذلك استطاع القومسيون الحصول على موافقة نظارة الداخلية ونظارة الحقانية ونظارة الأشغال العمومية على منح صفة الضبطية القضائية لأحد المهندسين المنوط بهم مراقبة الآلات البخارية في ترعة المحمودية، كما أصدر القومسيون قرارًا بتكليفه بملاحظة ومراقبة تصريف المياه غير النظيفة من المعامل في ترعة المحمودية(٦٤).

- ترعة الفرخة:

كانت هذه الترعة(٦٥) بمثابة قناة تصل بين وابور مياه الشركة وبين ترعة المحمودية عند الكيلو ٧١؛ أي قبل وصول هذه الترعة إلى حي محرم بك(٦٦)، وكان منسوبها أعلى بمترين من منسوب ترعة المحمودية، لذلك كانت الشركة تقوم برفع المياه من المحمودية إلى ترعة الفرخة بواسطة طلمبات، وكانت المياه تسير فيها من خلال مجرى مكشوف منخفض عن الأراضي المحيطة بها بطول ١١٥٠م تقريبًا، ثم تسير المياه داخل عقدين من البناء أسفل شارع منشة

إلى طلمبات المياه(٦٧).

وعلى الرغم من تعهد الشركة بضمان سلامة ونظافة المياه التي يتم توزيعها بحالة نقية بشكل دائم (٦٨) إلا إنها لم تنفذ تعهدها عندما تركت مجراها مكشوفًا وعرضة للتلوث من جانب سكان المدينة، وقد أدى حرص القومسيون البلدي على ضمان نقاء مياه الشرب إلى قيام أعضاء القومسيون في ١٧ أغسطس ١٨٩٣م بمناقشة تطهير الترعة عندما اقترح المسيو زورو عضو القومسيون بعمل مجرى مغطى ليكون مصدرًا للمياه في منطقة خالية من الأقذار(٦٩).

ويبدو أن أعضاء القومسيون قد وجدوا أن اقتراح المسيو زورو سوف يكلف القومسيون أموالًا كثيرة، وأن تنفيذ اقتراحه يتعلق بالشركة بناءً على التزاماتها مع الحكومة، لكن الشركة لم تنفذ تعهدها وتركت الترعة بهذا الشكل حتى عام ١٩٠٥م، لذلك قام القومسيون بتشكيل لجنة في ٢٤ يناير ١٩٠٥ م مؤلفة من كل من الدكتور شبيس بك والمسيو فوستر والمستر ويليامز ليكونوا ممثلين لأعضاء اللجنة التي كلفت بدراسة مسألة نقل ماسورة مأخذ المياه من الترعة وكذلك منع التلوث الناتج عن قربها من سجون الحضرة على أن تنتهي اللجنة من إعداد تقاريرها في ٢٢ نوفمبر ١٩٠٥م، وقد حاول المستر شتوي عضو القومسيون تبرير عدم جدوى اقتراح المسيو زورو عندما قال: "إن هذه المسألة لم يعد لها من الأهمية ما كان لها من قبل بما أن فكرة ترشيح المياه قد جعلها في مأمن من التلوث وإنه قد اتخذ التدابير اللازمة لتصريف المواد المتخلفة من السجون من مجرور قد تقرر إنشاؤه للحيلولة دون حدوث أضرار قد تنتج عن وجود هذه المواد بالقرب من ماسورة مياه الشركة" (٧٠).

ولما كان تلوث ترعة المحمودية سيؤدي حتمًا إلى تلوث ترعة الفرخة، صدرت مكاتبة من نظارة الداخلية وإدارة عموم الصحة إلى القومسيون والمأمورية البلدية بشأن عمل مقايسة ليتم الاستعاضة عن المجرى المتفرع من ترعة الفرخة بماسورة مغلقة من الحديد تصل المياه مباشرةً من طلمبات ترعة المحمودية إلى وابور مياه الشركة(٧١).

رأس مال الشركة وتطوره والتغيرات التي طرأت عليه:

بدأت الشركة الإنجليزية لمياه الإسكندرية أعمالها برأس مال مدفوع من مجموعة من المساهمين الأجانب والمصريين قدره ٢٠٠،٠٠٠ جنيه إنجليزي يمثلون ١٠،٠٠٠سهم عادي قيمة كل منها ٢٠ جنيهًا إنجليزيًّا، وفي هذا الإطار سوف نتناول بالتحليل الاقتصادي والمالي للتغيرات التي طرأت على رأس مال الشركة والقيمة الإاسمية للأسهم التي كانت تطرحها كل فترة وتحليل ميزانيتها وأرباحها وخسائرها بين المساهمين والجدول التالي(٧٢) يوضح التغيرات التي طرأت على رأس مال الشركة وما حدث عليه من تغيرات في الأسهم وقيمتها منذ تأسيسها حتى عام ١٩٥٠م

السنوات	رأس مال الشركة	عدد الأسهم	قيمة السهم
١٨٨١/١٨٧٩	٢٠٠،٠٠٠	١٠،٠٠٠سهم	٢٠ جنيهًا إنجليزيًّا
١٨٨٧/١٨٨١	٢٠٨،٠٠٠	٢٠،٤٠٠ سهم	٢٠ جنيهًا إنجليزيًّا
١٩٠٢/١٨٨٧	٤٠٨،٠٠٠	٨١،٦٠٠ سهم	٥ جنيهات إنجليزية
١٩٠٧/١٩٠٢	٥٠٠،٠٠٠	١٨،٤٠٠ سهم	٥ جنيهات إنجليزية
١٩٢٠/١٩٠٨	٦٠٠،٠٠٠		٥ جنيهات إنجليزية
١٩٢٦/١٩٢١	٧٠٠،٠٠٠		٥ جنيهات إنجليزية
١٩٤١/١٩٢٧	٨٤٠،٠٠٠	١٦،٨٠٠ سهم	٥ جنيهات إنجليزية
١٩٤٥/١٩٢٧	٨٤٠،٠٠٠	١٦،٨٠٠ سهم	٥ جنيهات إنجليزية
١٩٤٩١/١٩٢٧	٨٤٠،٠٠٠	١٦،٨٠٠ سهم	٥ جنيهات إنجليزية
١٩٥٠١/١٩٢٧	٨٤٠،٠٠٠	١٦،٨٠٠ سهم	٥ جنيهات إنجليزية

بنظرة بسيطة لهذا الجدول، يتضح لنا مايلي:

- نلاحظ حدوث زيادة مستمرة في رأسمال الشركة والتي بدأت عام ١٨٧٩م عند تأسيسها بـ ٢٠٠٠٠٠ جنيه إنجليزي بقيمة ٢٠ جنيهًا للسهم، ثم تم تجزئة قيمة السهم إلى أربعة أسهم، قيمة كل سهم ٥ جنيهات إنجليزية كمحاولة منها لزيادة الإقبال على شراء الأسهم ويؤكد ذلك المسيو زورو عضو القومسيون البلدى بأن هذه العملية ساهمت بشكل كبير في ارتفاع

أسهم الشركة حتى وصلت الى ضعف قيمتها عام ١٨٨٩م[٧٣]، كذلك أدى تخفيض سعر السهم الى زيادة رأسمالها عام ١٩٠٧م الى ٦٠٠,٠٠٠ جنيه إنجليزي[٧٤] حتى وصل عام ١٩٢٧م الى ٨٤٠,٠٠٠ جنيه إنجليزي ويفسر ذلك زيادة الإقبال على شراء أسهمها في بورصة الإسكندرية.

- كما نلاحظ ثباتًا نسبيًّا في رأس المال من عام ١٩٢٧م الى ١٩٥٠ م وهذا يفسر لنا أيضًا قرارات مجلس الوزراء برئاسة زيور باشا الذي وضع بعض القوانين التي تجبر الشركات المساهمة على ثبات رأسمالها وأسهمها في البورصة والذي نعتبره بداية لتمصير هذه الشركات، ويفسر أيضًا قيام الشركة عام ١٩٢٧م بتكوين حسابًا خاصًا بالمساهمين كان مقداره ٦٧٩٨٩ جنيها إنجليزيًا، كما أضافت الشركة إلى هذا الاحتياطي كل المبالغ التي نشأت عن علاوات الإصدار المختلفة وبلغت قيمة هذا الاحتياطي ١٠٢٠٥٩ جنيهًا إنجليزيًا بنهاية عام ١٩٢٧م[٧٥]، وقد يكون السبب لثبات عدد الأسهم والتي يترتب عليها ثباتٌ في الأرباح والميزانية[٧٦].

- تحليل الميزانية:

اعتمدت الشركة على تحليل ميزانيتها بتقسيمها إلى قسمين مختلفين هما:

القسم الأول: بيان بأصول الشركة التي تتضمن أراضي ومباني وآلات ومجاري مياه وأثاث وعمارة الشركة الرئيسية بعد الاستهلاك، وحسابات الامتياز، وأوراق مالية ونقدية بالصندوق وفي البنوك، ومدينون ومهمات مستوردة بالمخازن، والجدول التالي [٧٧] يوضح بيان الأصول في الفترة من ١٩٣٩- ١٩٤٩م.

بيان الأصول	١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٥	١٩٤٦	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩
أراضٍ ومبانٍ وآلات ومجارٍ مياه وأثاث	٧٠٣١٨٣	٦٧٨٢٣٥	٦٥١٩٧٨	٥٨٣١٨٠	٦٨٦٤٥٠	٧٥٩٢٨٣	٧٩٧٧٠٦	٨١٤١٦٧
حساب الامتياز	٢٣٣٦٨٥	٢٣٣٦٨٥	٢٣٣٦٨٥	٢٣٣٦٨٥	٢٣٣٦٨٥	٢٣٣٦٨٥	٢٣٣٦٨٥	٢٣٣٦٨٥
عمارة الشركة الرئيسية بعد الاستهلاك	٥٠٦٩١	٤٩٩٢٥	٤٩١١٥٦	٤٦٠٩٥	٤٥٣٢٩	٤٤٥٦٣	٤٣٧٩٧	٤٣٠٣١
أوراق مالية	١٢٤٤٣٤	١٢٤٤٣٥	١٥٠٠٧٤	٢٢٣١٤٩	٢٢٣١٤٩	٢٢٣١٤٩	٢٢٣١٤٩	١٣٨٢٦٠
نقدية بالصندوق وفي البنوك	١٤١٦٧٥	١٢٨٠٥١	١١٧٠٦٣	١٧٦٢٣٥	٣٩٩١٧	١٠٣٧	١٨٠٨	١٣٠١
مدينون	١٦٢٩٩	٣٨٩١١	٥٥١٨٦	٦٣١٦٥	٣٩١٠١	٥٥٣٥٠	٣٧٣٠٥	٤٤٤٨٤
مهمات بالمخازن ومستوردة	٣٩٥٩٠	٥٣٩٦١	٥٧٢٠٣	١٢٤٢٤٦	٢٦٥٣٥٨	١٨٦٥٩٨	-	-

بنظرة عامة على ما تضمنه الجدول يتضح لنا عدم الثبات النسبي في بيان أصول الشركة بين عامي ١٩٣٩م و١٩٤٩م، ويفسر ذلك التطورات المستمرة التي قامت بها الشركة عامًا بعد عام، مع ملاحظة أن أصول حساب الامتياز ثابتة كما هي.

القسم الثاني: بيان بخصوم الشركة ويتضمن بيان المستقطع من رأس المال، وحسابات دائنة مختلفة، واحتياطي مملوك للمساهمين، والبنك، وحسابات الأرباح والخسائر، والجدول التالي[٧٨] يوضح تحليل الميزانية (الخصوم) بالجنيهات الإنجليزية في الفترة من ١٩٣٩– ١٩٤٩م.

بيان الخصوم	١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٥	١٩٤٦	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩
رأس المال	٨٤٠٠٠٠	٨٤٠٠٠٠	٨٤٠٠٠٠	٨٤٠٠٠٠	٨٤٠٠٠٠	٨٤٠٠٠٠	٨٤٠٠٠٠	٨٤٠٠٠٠
حسابات دائنة مختلفة	٢٣٦٠٩٨	٢٣٤٩٤٤	٢٤٦٢٩٠	٣٣٧٥٣٧	٢٩٥١٣٨	٣٠٣٠٥٨	٢٢١٦٤٦	١١٨٧٩٩
احتياطي مملوك للمساهمين	١٠٢٠٥٩	١٠٢٠٥٩	١٠٢٠٥٩	١٠٢٠٥٩	١٠٢٠٥٩	١٠٢٠٥٩	١٠٢٠٥٩	١٠٢٠٥٩
احتياطي أموال مستثمرة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢٠٤٧٨	٢٣١٠٧
احتياطيات مختلفة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٦٠٠٤٨	٦٧٦٥٧
خصوم مختلفة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٦٥٦٤٨
نصيب البلدية	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢١٠٠٠	٣٣٦٠٠
البنك	٠	٠	٠	-	-	٩١١٩٦	١٦٢٣٤٤	٠
حساب الأرباح والخسائر	١٣٤٤٠٠	٣٠٢٠٠	١٢٦٠٠٠	١١٣٤٠٠	١١٣٤٠٠	١٠٥٠٠٠	٧٤٨٣٧	١١٠٦٥٦

بنظرة عامة على ما جاء بالجدول يتضح لنا ثبات رأسمال الشركة في الفترة من ١٩٣٩م الى ١٩٤٩م، والاحتياطي المملوك للمساهمين الذي اعتبرته الشركة جزءًا من رأسمالها كإجراء مالي آخر يقوم مقام الزيادة في رأس المال بعد قرار زيور باشا بثبات رأسمال الشركات المساهمة، مع ملاحظة أن بلدية الإسكندرية لم تحصل على أرباح في الفترة من ١٩٣٩– ١٩٤٧م نظرًا لقيام الشركة بتكوين احتياطي المساهمين، وهذا ما اعترضت عليه بلدية الإسكندرية.

- **نظام توزيع الأرباح:**

كانت الشركة تقوم بتوزيع أرباحها استنادًا إلى آليات مالية ترتبط بالمساهمين ووفقًا لقرارات الجمعية العمومية وهي:

- كان يتم حساب توزيع أرباح الشركة بعد خصم المال اللازم للاستهلاك من الأرباح الصافية السنوية ولمجلس الإدارة الحق في أن استقطاع المبلغ اللازم لتكوين مال احتياطي يستثمر على الوجه الذي يراه ملائمًا قبل توزيع أي ربح[٧٩]، في حين أن البلدية لم تعترف بالمبالغ المخصومة التي اعتبرتها مؤثرة على حصتها في الأرباح مشيرة إلى أن تقسيم الأرباح يجب أن يكون قبل

إجراء الخصم، وأن الشركة وحدها هي التي تتحمل الخصم من حصتها للأرباح الآيلة لها فقط، وأن شروط عقد الامتياز منحت البلدية فائضا ممتازًا قدره ١٠% وأن استهلاك رأس المال الذي هو بحسب ما تجريه الشركة حاصل على نفقة كلا الطرفين مما يجب معه الاعتراف لبلدية الإسكندرية بأنها شريكة في ملكية الشركة، وفي النهاية تم طرح مسألة خصم الأرباح من حصة البلدية على إعفاء القومسيون البلدي الذي أقروا بالإجماع على تشكيل لجنة من ثلاثة من أعضاء القومسيون للتفاوض مع الشركة وأن رفضت الشركة التفاوض فيجب على البلدية رفع دعوى قضائية عليها(٨٠).

- من حق مجلس الإدارة الإعلان عن الأرباح التي ستوزعها الشركة على المساهمين وتُقدر حصة كل مساهم بقدر ما يملك من الأسهم بشرط موافقة الجمعية العمومية على الخصم المخصص للإحتياطي، ولمجلس الإدارة الحق في توزيع الربح مقدمًا في أثناء السنة المالية على حساب الأرباح المنتظرة لو سمحت الشركة بذلك(٨١)،والجدول التالي يوضح حساب الأرباح في الفترة من ١٩٣٧-١٩٤٩م (٨٢).

تحليل حساب الأرباح بالجنية الإنجليزي

السنوات	إيرادات	مصروفات	استهلاكات	صافي الأرباح	لأعضاء مجلس الإدارة	أرباح موزعة	للاحتياطيات
١٩٣٧	٣٤٧٨٣٢	١٤٠٣٥٢	٣٤٩٢٣	١٧٢٥٥٢	٥٢٦٦	١٦٣٨٠٠	٣٤٩١
١٩٣٨	٣٥٥١٢٨	١٤١٣٣٣	٣٥٨٠٦	١٧٧٩٨٩	٥٣٨٦	١٣٨٠٠٠	٤٦٠٣
١٩٣٩	٣٦٧٦٥٧	١٥١٥٦٢	٣٥٠٦٢	١٨١٠٣٣	٥٣٣٩	١٦٨٠٠٠	٧٦٩٤
١٩٤٠	٣٥٨٨١٧	١٥١٣٠٣	٣٤١٣٨	١٧٣٣٧٦	٥٠٣٠	١٦٣٨٠٠	٥٤٤٦
١٩٤١	٤٣٢٩٠٦	١٦٣٢٥٥	٣٤٩٧٢	١٧٢٧٤٨	٥٠١٥	١٥٩٦٠٠	٨١٣٣
١٩٤٣	٤٥٧٩٠٩	٢٠٩٩٩٣	٣٣٠٦٣	١٤٩٨٥٠	٤٥٣٠	١٦٨٠٠٠	١٦٤٢٠
١٩٤٤	٤٦٠٤٤٨	٢٤١٣٦٠	٣١٨٢٢	١٨٤٧٢٧	٨٤٥١	١٥٩٦٠٠	١٦٦٧٦
١٩٤٥	٤٧٤٤٢٠	٢٦٤٤٥٧	٣١٤٥٨٢	١٦٤٤٠٩	٨١٥٣	١٤٧٠٠٠	٨٨٩٦
١٩٤٦	٤٨٠٩٣٤	٢٦٥١٣١	٣٦٨٣٢	١٧٠٤٥٧	٨٣٤٤	١٥١٢٠٠	١٠٩١٣
١٩٤٧	٥٢٨٦٠١	٢٨١٦٨٧	٣٨٠٩٤	١٦١١٥٣	٨٢٦٧	١٣٦٦٠٠	١٤٢٨٦
١٩٤٨	٥٢٨٦٠١	٣٣٩١٧٦	٤٣٤٥٢	١٤٥٩٧٨	٠	١٢٦٠٠٠	١٩٩٧٨
١٩٤٩	٥٦٩٧١١	٣٣٩٩٨٧	٤٦٦٠٣	١٨٣١٢١	٠	١٥١٢٠٠	٣١٩٢١

والجدول التالي يوضح بيانًا لنصيب كل سهم من الأرباح خلال الفترة ١٩١٩م- ١٩٤٩م(٨٣).

السنة	نصيب السهم من الأرباح	السنة	نصيب السهم من الأرباح
١٩١٩-١٩٢٠	١٠	١٤٠	١٤
١٩٢٠-١٩٢١	١٠	١٩٤١	١٤
١٩٢١-١٩٢٢	١٠	١٩٤٢	١٤
١٩٢٢-١٩٢٣	١٣	١٩٤٣	١٥
١٩٢٣-١٩٢٤	١٣	١٩٤٤	١٤
١٩٢٤	١٠	١٩٤٥	١٣
١٩٢٥-١٩٣٥	١٤	١٩٤٦	١٤
١٩٣٦	١٥	١٩٤٧	١٤
١٩٣٧	١٤	١٩٤٨	١٢
١٩٣٨-١٩٣٩	١٥	١٩٤٩	١٤

ثالثًا: آليات تنقية المياه وتوفيرها لمجتمع الإسكندرية:

- **إنشاء مرشحات تنقية المياه:**

تعهدت شركة المياه من خلال امتيازها عام ١٨٧٩م، بإمداد وتوريد المياه النقية المرشحة إلى المدينة إلا أنها لم تلتزم بما تعهدت به، لذلك حاولت البلدية وأقلامها ممثلة في المجلس البلدي والمأمورية البلدية بالضغط على الشركة حتى تنفذ تعهداتها فيما يتعلق بترشيح المياه بسبب انتشار الأمراض المعدية أثناء فترات الأوبئة في المدينة لذلك قررت المأمورية البلدية تقديم مصاريف حفظ

وصيانة مرشحات على سبيل التجربة بين عامي ١٨٩٤م – ١٨٩٥م بمبلغ قدره ١٣٢٦جنيهًا مصريًّا(٨٤) كما استطاعت بلدية الإسكندرية أن تلبي طلبات الشركة من الحكومة وهي:

- خصصت بلدية الإسكندرية قطعة أرض مساحتها عشرون فدانًا لشركة المياه في حدود الأراضي الكائنة بالقرب من مبنى إدارتها لإنشاء مرشحات التنقية وتكون ملكًا للشركة، وحاولت البلدية الحصول على الأرض من الحكومة مجانًا مثلما حصل المهندس كورديه على الأرض مجانًا عام ١٨٥٧م، لكن الحكومة وافقت عام ١٨٩٥م على التنازل عن الأرض بثمن قدره جنيه واحد للفدان(٨٥) وبشرط أن تكون قطعة الأرض المجاورة للطريق ملكًا للحكومة، وكذلك تستعمل أنقاض التلال الموجودة في هذه الأرض لردم ترعة الشاطبي التي تقرر إبطالها بعد الوباء الذي انتشر بالمدينة عام ١٨٨٣م باعتبارها منبعًا للعفونة والتلوث (٨٦).
- كذلك طلبت الشركة من الحكومة قطعة أرض أخرى لتصريف مخلفات المرشحات، عن طريق استبدالها بقطعة أرض مساحتها ٢٠٠٠ متر وتكون تحت تصرفها لإنشاء مجرى لتصريف مخلفات ترشيح المياه من الأوحال الناشئة عن فصل الأجزاء المترسبة من المياه(٨٧). ووافقت الحكومة على إعطاء قطعة الأرض للشركة بشرط إنشاء مجرى لتصريف المخلفات في خندق الاستحكامات القديمة(٨٨).

وفي إطار اهتمام الشركة وبلدية الإسكندرية باستخدام مرشحات لتوصيل المياه النقية إلى المدينة، ورد خطاب مؤرخ في ٢٢ يوليو ١٨٩٥م من الخواجات بلومفيلد وشركائه بمدينة باريس من أجل بيع مرشح المياه من اختراع برير لتستخدمه الشركة في ترشيح وتنقية مياه الإسكندرية، وقد بلغ ثمن هذا المرشح ١٥٠٠ فرنك في مدينة فينا ويقوم هذا المرشح بصرف وتنقية ٢٥ متر مكعب من المياه في اليوم، لذلك أوصى مفتش صحة الإسكندرية من الشركة تشغيل المرشح على سبيل التجربة(٨٩).

وعقد المجلس البلدي جلسته في ٢١ يوليو ١٨٩٧م لمناقشة ما جاء في الاتفاقية المبرمة بينه وبين الشركة بشأن إنشاء مرشحات جديدة لضمان نقاء مياه الشرب للمدينة، وذكر المسيو زورو في مداخلته في تلك الجلسة بأن المجلس كان يبحث على مدى الثلاث سنوات الماضية على طريقة جديدة للترشيح وأنه أول من طلب عام ١٨٩٤م اتباع الطرق المستخدمة في أوربا، وقد نجحت نجاحًا كبيرًا وهي ترشيح المياه بالرمل بعد فصل الرواسب بواسطة برمنجنات البوتاسيوم كما أنه لم يعترض على المادة رقم (٢) في الاتفاقية لكنه انتقد الشركة في عدم اهتمامها بالمرشحات وأحواض الترسيب والخزان واهتمامها فقط بالتعديلات على الآلات والخزانات والطلمبات والمواسير، وطالب زورو المجلس بعدم اعتماد مشروع المرشحات قبل القيام بعمل مقايسة لمعرفة قيمة المصاريف التي يتطلبها إنشاء المرشحات، حيث إن المصاريف التي ستصرفها الشركة في هذا المجال لا تتجاوز قيمتها عشرة آلاف جنيه أي ما يعادل ربع المبلغ المطلوب، وانتقد زورو المجلس البلدي في النفقات التي تعهد بصرفها بأنها غير محددة[٩٠] وقد أكد حسن بك رياض عضو المجلس على ما ذكره زورو بأن المجلس لا يمكنه اتخاذ قرار في مسألة المرشحات قبل الحصول على مقايسة من لجنة من المهندسين الذين كلفهم المجلس البلدي بذلك بناء على طلب ورؤية وزارة الأشغال[٩١].

ويبدو أن اتفاق ١٨٩٤م قد واجه انتقادات شديدة من بعض أعضاء المجلس البلدي، حيث رأى عضو المجلس سليمان بك العبابي أن مشروع الاتفاق الخاص بالمرشحات ضار بمصالح المدينة من عدة وجوه أهمها: أنه يربط المجلس بارتباطات لا قبل له عليها ولا شأن له بها، وأن المرشحات الموجودة غير صالحة لترشيح الماء وقد أكدت المادة العاشرة من هذه الاتفاقية على ذلك وجاءت بنص "تجدد المرشحات الموجودة وتزداد بحيث تكون كاملة لترشيح المياه بحسب مقتضيات الصحة العمومية بواسطة الطريقة التي تقرر بالاتفاق مع المجلس البلدي والشركة بحسب التجارب التي تعمل لهذه الغاية"،

ومن ثم فإن هذه المادة تجبر الشركة على إنشاء مرشحات وفقًا للمعايير الصحية، وأن مصلحة الصحة العامة للمدينة هي من شأن المجلس البلدي فلا سبيل لتكليف الشركة بذلك، وفي النهاية انتهت المناقشة على التصويت بأغلبية الأصوات بتأجيل اتخاذ القرار بشأن المرشحات لحين وصول تقارير ومقايسات المهندسين(٩٢).

وينبغي الإشارة إلى أن مجلس بلدي الإسكندرية بعد مناقشة المادة (١٠) من اتفاقية سبتمبر ١٨٩٤ لم يقتنع بما جاء في هذه الاتفاقية لذلك استطاع المجلس عقد مشروع اتفاق بينه وبين شركة المياه ليكون هذا الاتفاق ملحقًا باتفاقية سبتمبر ١٨٩٤م، ومكملًا لها وتناولت مواد هذا الاتفاق ما يلي:

- قد نصت المادة (١٠) من اتفاقية سبتمبر على أن تكون المرشحات سعتها ٢٧,٠٠٠ متر مكعب من المياه، أما هذا الاتفاق فقد نصت المادة (١) منه على إذا تجاوز المقدار المأخوذ من المياه ٣٦٠٠٠ متر مكعب كل أربعة وعشرين ساعة من أجل إمداد المدينة بالمياه، فمرخص للشركة أن تعود للعمل بنصوص الاتفاقية السابقة ما لم يحصل اتفاق جديد(٩٣).
- تضمنت المادة (٢) من الاتفاق على أن يتم ترشيح المياه بالرمل بعد فصل السوائل من الرواسب باستعمال برمنجنات البوتاسيوم بمعدل جرام واحد لكل متر مكعب من المياه، كما تشتمل شبكات المياه على المرشحات وعلى أحواض فصل السوائل من الرواسب والخزان الجديد اللازم بناؤه للماء المرشح وعلى التحويرات اللازمة للماكينات والخزانات والطلمبات(٩٤)، حيث قدرت المصروفات اللازمة لعملية ترشيح المياه بلغت ٢٢٠٠ جنيه، وإذا زادت عن ذلك فمسموح للشركة أن تزيد سنتيمًا واحدًا في ثمن كل متر مكعب من الماء الذي يؤخذ بالعداد ويوزع على سكان المدينة(٩٥).
- يكون للمجلس البلدي الحق المطلق في إجراء المراقبة بمعرفة مفتش الصحة شخصيًا على أن يقدم ملاحظاته بذلك دون التدخل في الإدارة والاستغلال(٩٦). كما نص الاتفاق على إنشاء معمل خاص بجانب المرشحات لفحصها بكتريولوجيا

وكيمائيًّا أثناء عملية الترشيح وفصل الرواسب بشرط أن يكون هذا المعمل تحت إدارة واختصاص مفتش الصحة[٩٧].

ويبدو لنا واضحًا أن الشركة والمجلس البلدي لم يتخذا قرارهما بإنشاء المرشحات الجديدة والوصول إلى تسوية بينهما خاصة بآليات ترشيح مياه المدينة وضمان توريدها نقية لسكانها، إلا بعد أخذ رأي ثلاث جهات في الحكومة المصرية وهي نظارة الصحة ونظارة الأشغال ومصلحة قلم قضايا الحكومة، وهي كالتالي:

رأي نظارة الصحة: كانت نظارة الصحة ممثلة في مفتشها العام الدكتور جو تشلينج لإبداء رأيها في مشروع المرشحات من الجوانب الصحية للمدينة وسكانها ويتلخص رأيها في أن طريقة توزيع المياه بدون عدادات يؤدي إلى تبذير المياه ولا يستفيد من المرشحات الجديدة سوى عدد قليل من سكان المدينة، وأن المشروع يتضمن التحويرات اللازمة للماكينات والخزانات والطلمبات والمواسير، علما بأن آلات الشركة الرافعة للمياه والموجودة لديها لا ترفع أكثر من ٢٧٠٠٠ متر مكعب في اليوم والاتفاقية تنص على ٣٦٠٠٠ متر مكعب من المياه فتكون الزيادة ٣٣%، وهذا لا يضمن نقاء المياه في هذه السنة، كما أوضح الدكتور جو تشيلنج في تقريره بأن المرشحات الجديدة لم يتم الانتهاء منها إلا بعد عدة سنوات، وفي هذه المدة يجب على الشركة تحسين الحالة السيئة للمياه، وأن تلتزم بوقف مزج المياه العكرة بالمياه المرشحة النقية تطبيقًا للاشتراطات الصحية لضمان توريد مياه نقية لسكان المدينة[٩٨].

رأي نظارة الأشغال: كانت نظارة الأشغال الممثلة في وكيلها المستر جارستين من الجهات المنوط بها دراسة مشروع المرشحات وكانت مهمتها دراسة مشروع عمل مرشحات جديدة بالإسكندرية من الناحية الهندسية، وكان رأيها يتلخص في أن هذا المشروع مبنى على مقدار من الماء يبلغ صرفه اليومي ٣٦ ألف متر مكعب، وهذا المقدار يزيد عن استهلاك المدينة، ويجب أن تكون النسبة الزائدة احتياطية للمستقبل، ولكن المجلس البلدي غير ملزم

بالبحث في المشروع الذي يتقاسم نفقاته مع شركة المياه على واقع ٣٦ ألف متر مكعب من المياه، كما أوضح مستر جارستن في تقريره أنه طبقا للمادة (١٠) في اتفاقية أول سبتمبر يجب على الشركة في حالة زيادة مقادير المياه المرشحة بنسبة ٢٥% زيادة عدد المرشحات بناءً على زيادة هذه النسبة، ومن ثم فالشركة هي الملزمة بالاحتياطي المائي في المستقبل(٩٩).

رأي قلم قضايا الحكومة: كانت هيئة قلم قضايا الحكومة هي الجهة الثالثة المنوط بها مراجعة الصيغة القانونية لاتفاق الشركة مع المجلس البلدي بشأن الالتزمات التي يمكن أن تترتب على الشركة، حيث جاء تقرير المسيو برناردي المستشار الخديوي لقلم قضايا الحكومة متضمنًا أن إفادة شركة المياه المؤرخة في ١١ نوفمبر ١٨٩٥م والخاصة بما منحته الشركة من امتيازات للمشتركين في اتفاقية ١٨٩٤م، قد أعطته من تلقاء نفسها ولم يغير شيئًا من معنى الاتفاق، ولكن كون هذه المنحة صادرة من تلقاء الشركة ومن محض اختيارها، وبالتالي إذا أرادت شركة المياه أن تسحب من مشتركيها الامتيازات التي منحت لهم في أكتوبر ١٨٩٥م فيصعب على المجلس البلدي تقديم أي دعوى ضدها أمام المحاكم(١٠٠).

كما يرى قلم قضايا الحكومة ضرورة عدم الإغفال عن تأويل نص المادة (١٠) من اتفاقية أول سبتمبر ١٨٩٤م الخاصة بتحديد المصاريف والتي لا يجب اعتبارها مشتركة بين الطرفين والمفترض أن تتحملها الشركة بناء على شروط عقد الامتياز المحرر في مارس ١٨٧٩م، والذي تلتزم من خلاله الشركة بتوريد مياه مرشحة نقية مما لا يخرج معناه عن قوله "مرشحة ترشيحًا جيدًا" كما أن المادة رقم (١٣) من العقد تلتزم الشركة بحفظ وصيانة الماكينات والمرشحات والخزانات لتكون بحالة صحية جيدة للمدينة طبقًا لمقتضيات الصحة العامة للمدينة وسكانها.

ويؤكد المسيو برناردي مستشار الخديوي لقلم قضايا الحكومة أن الشركة لم تلتزم في اتفاق سبتمبر ١٨٩٤م بالأحكام القانونية لعقد التزامها بتوريد مياه

نقية لسكان المدينة فبناءً على تقارير مفتش الصحة كانت الشركة تعطي للسكان مياهًا ملوثة ولم تكن مرشحة بحسب مقتضيات الصحة العامة حيث جاء في تقارير جوتشلينج وبيتر بأن الشركة تقوم بخلط مياه مرشحة على مقدار ٢٥% من المياه غير المرشحة في الأصل، وبالتالي من الناحية القانونية وبناءً على شروط عقد الامتياز تلتزم الشركة بجميع المصاريف اللازمة لتقديم مياه شرب نقية لسكان المدينة أي أن مصاريف الترشيح الواجب إجراؤه بحسب مقتضيات الصحة العامة ومصاريف حفظ وصيانة المرشحات تكون بأكملها على شركة المياه، وليس من باب العدل والإنصاف أن يتحمل المجلس البلدي ٣٠٠٠٠ جنيه، والشركة تتحمل الربع بواقع ١٠٠٠٠ جنيه فقط، ويرى قلم قضايا الحكومة أن مساهمة المجلس البلدي يجب إعادة النظر فيها[١٠١]، لكن اتفق المجلس البلدي مع الحكومة على أن يدفع ثلاثة أرباع تكاليف مشروع المرشحات مقابل أن تتنازل الحكومة له عن حصتها في أرباح الشركة[١٠٢].

وفي نهاية الأمر، استطاع المجلس البلدي على مدى ثلاث سنوات التوصل إلى صيغة توافقية مع الشركة بشأن المرشحات الجديدة وضمان نقاء مياه الشرب في مدينة الإسكندرية، باعتبار أن شروط هذا الاتفاق المبرم مع الشركة في مارس ١٩٠٠ م يكفل مراقبة مياه الشرب مراقبة صحية طبقًا للشروط التالية:

- أن يكون معدل المقادير المنصرفة من المرشحات ٣١٠٠٠ متر مكعب من المياه في اليوم على الأكثر، كما تحدد في الاتفاق الأوقات التي تلتزم الشركة بها في التوسع في معداتها وآلاتها، لذا قبلت الشركة لائحة تشغيل المرشحات، كما تعهدت باتباع أحكامها وتحمل المصاريف في الأحوال الضرورية المستعجلة وبخاصة في زمن انتشار الأوبئة [١٠٣].
- كما اتفقت لجنة المياه التي شكلها مجلس بلدي الإسكندرية مع الشركة في الرابع من ديسمبر ١٩٠٣م على أنه يجب على الشركة الإبقاء على عمل المرشحات الثلاثة القديمة، وفي حالة تعطل أحدها ينبغي عليها أن تتخذ الإجراءات اللازمة

من الآن حتى يكون المرشحان الباقيان كافيين للإبقاء بالاحتياجات، وفي المقابل تقدم بلدية الإسكندرية الأراضي اللازمة لعمل المرشحات بشرط أن تحتفظ البلدية بحق الملكية لتلك الأراضي وأن تستفيد الشركة منها بحق الانتفاع فقط(١٠٤).

والواقع أن مشروع مرشحات المياه بمدينة الإسكندرية قد أصبح حقيقة واقعة مع وصول الشركة إلى اتفاق نهائي، وفي أبريل ١٩٠٣م، وافقت شركة مياه الإسكندرية والمجلس البلدي على العرض الذي قدمته شركة جويل الأمريكية Jewell filter company الذي يقوم بترشيح المياه بالطرق الحديثة، كما ساهمت البلدية بمبلغ ٦٠٠٠٠ جنيه مصري كمصروفات أولية لعملية الترشيح الحديثة وتحملت شركة مياه الإسكندرية باقي مصروفات المشروع ونظير اشتراك البلدية في المصروفات تنازلت الحكومة لها عن حقها في الحصة المخصصة لها في أرباح الشركة(١٠٥)، وفي ٢٢ أكتوبر ١٩٠٥م تم افتتاح المرشحات الجديدة التي اشْتُرِيَت من شركة جويل الأمريكية لفلترة المياه، من أجل توزيع مياه نقية لأحياء المدينة بما يتوافق مع الاشتراطات الصحية(١٠٦).

ويبدو أن زيادة استهلاك سكان المدينة لمياه الشرب النقية المرشحة، قد ترتب عليه رغبة الشركة في تطبيق المادة ٧ من اتفاقية ١٩٠٣م المتعلقة بزيادة عدد المرشحات بسبب زيادة مقدار المياه المرفوع، وكانت المرشحات الجديدة التي قامت الشركة بتشغيلها عام ١٩٠٥م ٢٤ مرشحاُ قطر الواحد منها ١٧ قدمًا مركبة وكذلك ٨ مرشحات بقطر ٢١ قدمًا أي ما يعادل جملته ٣٦ مرشحًا بقطر ١٧ قدمًا، وتطبيقًا لنص المادة ٥ من اتفاقية ١٩٠٣م من حالة ما إذا وصل الاستهلاك اليومي أثناء أي شهر في السنة إلى ٦٣٠٠٠ متر مكعب من المياه، لذلك أرادت الشركة مع ذلك إنشاء مرشحين جديدين بقطر ٢١ قدمًا وبالتالي يزداد مقدارر المياه ليبلغ ٦٧٠٠٣ أمتار مكعبة من المياه على الرغم من أن الاستهلاك اليومي للمياه العذبة النقية من مدينة الإسكندرية سنة

١٩٢٠م هو ٦٠٠٠٠ متر مكعب، لذلك وافقت لجنة المياه بالمجلس البلدي على زيادة المرشحات ليصبح عدد ٣٨ مرشحًا للمياه(١٠٧)، ويتضح لنا من ذلك أن زيادة عدد مرشحات تنقية المياه كانت تتوقف على زيادة عدد السكان وازدياد الضغط على استهلاك المياه.

- **الشركة وإنشاء خزانات المياه:**

كانت خزانات المياه من ضمن الامتيازات التي حصلت عليها الشركة من الحكومة في مارس ١٨٧٩م، حيث انتقلت ملكية ثلاثة خزانات للماء المرشح الواطئة، والتي بلغت سعتها في وابور مياه الإسكندرية ٨٥٠٠ متر مكعب من الماء المرشح، لكن رأت الشركة أن تلك السعة في حد ذاتها غير كافية لإستهلاك سكان المدينة للمياه (١٠٨)، وفي عام ١٩١٥م أرادت الشركة التوسع في أعمالها بإنشاء أكبر خزان للمياه بمنطقة كوم الدكة، بالإسكندرية وعرضت الشركة على المجلس البلدي رغبتها في الحصول على قطعة أرض ليبنى عليها مشروع الخزان الكبير، ووافق المجلس على إعطاء الأرض للشركة طبقًا للمادة (٢٦) من القانون الأساسي للمجلس بالشروط التي وضعها الناضوري بك رئيس المجلس البلدي وهي:

- تؤجر الحكومة للشركة أرضًا مسطحها ٣٢٢٣ مترًا مربعًا بكوم الدكة، وتقوم الشركة بإزالة الأتربة من قطع وردم لبناء خزان مياه جديد عليها، بشرط أن يكون التأجير لمدة الالتزام الممنوحة للشركة في مقابل أن تدفع أجرة قدرها ١٠٠ جنيه مصري سنويًا.
- تغرس بلدية الإسكندرية المنحدرات الموجودة حول خزان المياه بشرط التزام الشركة بتركيب المواسير اللازمة لري الحدائق الموجودة في تلك المنحدرات كما تتعهد بصيانتها وتوصيل المياه إليها بدون مقابل كما تنشئ البلدية حديقة صغيرة فيما بين أسفل المنحدر وشارع الأمير عبد القادر ويكون توصيل المياه لهذه الحديقة والمراحيض من الشركة مجانًا(١٠٩).

ويعتبر خزان كوم الدكة رابع خزان للشركة يستعمل في دفع المياه باعتباره من

خزانات الضغط العالي، وسعته ٣٥٠٠ متر مكعب من المياه النقية المرشحة، وتم تشغيله عام ١٩٢٣م[١١٠]، كما أن زيادة استهلاك سكان المدينة لمياه الشرب دفع الشركة إلى طلب قطعة أرض إضافية لخزاناتها بتاريخ ١٤ نوفمبر ١٩٢٥م بجهة ميدان وابور المياه وبالقرب من وابورها لإنشاء خزان جديد للمياه المرشحة بسبب الزيادة الكبيرة في استهلاك المدينة للمياه ليصل عدد الخزانات التي سوف تستخدمها الشركة إلى خمسة خزانات[١١١].

- الشركة وإنشاء أحواض الترسيب (الترويق):

الواقع أن المادة (٤) من اتفاقية يوليو ١٩٠٣م والتي أقرتها المأمورية البلدية نصت على "أن تنشئ الشركة ثلاثة أحواض لتكون ملحقة بالمرشحات الجديدة لتصبح جملة الأحواض التي تمتلكها الشركة خمسة أحواض للترويق سعة كل واحد منها ٤٤٠٠ متر مكعب من المياه النقية أي جملة سعتها كاملة ٢٢٠٠٠ متر مكعب، واستنادًا إلى نص المادة (٧) في اتفاقية ١٩٠٣م، تطلب ذلك الموافقة على إنشاء حوض إضافي عندما يصل مقدار المياه المرشحة ٦٦٠٠٠ متر مكعب يوميًّا، لذلك وافقت لجنة المياه بالمجلس البلدي على ذلك[١١٢].

وفي عام ١٩٢٦ م شرعت الشركة في تنقية المياه باستخدام الكلور واستخدمت الأجهزة الخاصة بذلك[١١٣]، لذلك اقترح عبد السلام بك حديدة عضو بلدية الإسكندرية ضرورة أن تقوم أقلام الصحة بالمدينة بمراقبة نقاء مياه الشرب بناء على القرار الصادر في ١٠ مارس ١٩٢٦ م بانتداب الدكتور صالح بك حمدي مفتش الصحة لتقديم تقرير عن استخدام الشركة للكلور في تنقية المياه، والذي جاء تقريره متوافقًا مع الضوابط الصحية لنقاء مياه الإسكندرية[١١٤].

والملاحظ أن الشركة حرصت دائمًا على التوسع في أعمالها وتطوير منشآتها وآلاتها، ففي عام ١٩٤٤م، وضع المديرون للشركة مشروعًا الغرض منه التوسع في أعمال الشركة في السنوات التالية لعام ١٩٤٤م، مما يترتب

عليه زيادة كمية المياه الموزعة من ١٦٠٠٠٠ متر مكعب إلى ٢٥٩٠٠٠ متر مكعب في اليوم، وذلك بالإضافة إلى توسيع شبكة أنابيب التوزيع، كما قامت الشركة أيضا باستبدال الآلات والمضخات البخارية في وابور مياه الشركة بمولدات كهربائية تدار بمحركه الديزل(١١٥).

رابعًا: الشركة وتحديد أسعار بيع المياه والرقابة عليها:

الحقيقة أن شروط عقد الامتياز الممنوح من الحكومة إلى الشركة قد تناولت قضية تحديد أسعار بيع المياه سواء أكانت للأهالي أو الحكومة حيث تضمنت المادة (١١) من عقد الامتياز بنص "تورد القومبانية المياه حسب التعريفة والشروط الحالية، فإذا أرادت بيعها بمقادير معلومة لا يمكنها أن تبيع بثمن يزيد عن ١٠ فضة عن كل قربة مقدرة باعتبار ١٥/١ من المتر المكعب أي ٦٦ لترًا تقريبًا"(١١٦).

ويبدو أن الشركة قد التزمت في البداية بما جاء في هذه المادة، إلا أن طائفة السقائين لم يلتزموا بنص المادة فيما يتعلق ببيع المياه بالقِرَب، ونظرًا للصفة الرقابية للمجلس البلدي بالإسكندرية، تلقى المجلس العديد من الشكاوى المقدمة من أهالي المدينة بشأن تجاوزات طائفة السقائيين في أسعار بيع المياه، لذلك أصدر المجلس قرارًا مؤرخًا بـ ٢٩ مايو ١٨٩٥ م متضمنًا التعليمات التالية:

- يجب تحديد أسعار المياه التي تباع بواسطة السقائين الذين ينقلون المياه من الحنفيات العمومية الخاصة بالشركة إلى الأهالى بواقع ٨ بارات صاغ أى مليمين للقربة التى تسع ٦٦ لترًا مسموح لهم بتحصيل ٦١ بارة أى ٤ مليمات من الأهالى الذين يوردون لهم المياه، بما فى ذلك ثمن الماء المدفوع لهؤلاء السقائين للشركة وأجرة النقل باعتبار ٨ بارات أى مليمين للقُربة للمساكن والبيوت الموجودة بالادوار الأرضية، أما الادوار العليا فيضاف على الثمن مليم واحد أى ٤ بارات عن كل قربة(١١٧)، وبالتالي تتفاوت أسعار المياه حسب الأدوار وفى حالة تخفيض ثمن المياه المباعة بمعرفتها، باعتبار ذلك امتيازا

تمنحه الشركة لسكان المدينة فى حالة زيادة إيراداتها، كما ينبغى على السقائين الالتزام بتخفيض أسعار المياه التى يحصلونها من الأهالى بقدر التخفيض الذى وضعته الشركة، أما أجرة المشال فتبقى دائمًا محددة بلا زيادة باعتبار ٨ بارات أى مليمين للقُربة للمساكن الموجودة بالأدوار الأرضية و ١٢ بارة للأدوار العليا بزيادة ثلاثة مليمات، وعدم السماح للسقائين الذين ينقلون المياه باستعمال القُربة التي تسع ٦٦ لترًا إلا بمعرفة مأمور المجلس البلدى مع وضع ختم المراقبة للدلالة على إجراء الكشف عليها(١١٨).

- السقاؤون الذين يوردون الماء بالقربة ويحصلون على المياه من أماكن غير الحنفيات العمومية للشركة فلهم الحرية فى بيع المياه الذى ينقلونه بأى ثمن يريدونه بحيث لا يتجاوز هذا الثمن٥ مليمات متضمنه أجرة المشال مهما بلغ ارتفاع الدور، كما يجب على كل سقا أن يكون معه رخصة مدون عليها نمرة مسلسلة بأرقام عربية وأفرنجية وتكون نوعين وذات لون مختلف تُسلَّم الأولى للسقائين الذين يأخذون المياه من حنفيات الشركة والثانية للآخرين الذين يحصلون على المياه من أماكن آخرى(١١٩).

كذلك ارتبطت أسعار بيع المياه بالإصلاحات التى تقوم بها الشركة فى معداتها أو طبقًا للنفقات التى تنفقها فى ترشيح وتنقية المياه، حيث يتضمن مشروع الاتفاق المبرم بين المجلس البلدى وشركة المياه ١٨٩٤م فى مادته الثالثة فى حالة زيادة المصروفات التى تقوم بإنفاقها الشركة فى عملية تنقية وترشيح المياه عن المتفق عليه، فلها الحق أن تزيد سنتيمًا واحدًا فى ثمن كل لتر مكعب من المياه التى تؤخذ بالعداد(١٢٠).

وبعد إنشاء بلدية الاسكندرية عام ١٨٩٠م، رأى مجلس إدارة الشركة بأن يدخل فى مفاوضات مع البلدية والحكومة لتعديل تعريفة أسعار المياه وأيضًا الشروط الخاصة بتوريد المياه إلى المدينة، إذا كانت قيمة الاشتراك الشهرى لمد أى مسكن فى المدينة بالمياه تقدر على أساس عدد السكان، ومع ارتفاع ثمن المياه بهذا القدر اضطرت العديد من الأسر الفقيرة فى مدينة الإسكندرية إلى

الحصول على المياه من الحنفيات العمومية، وبعد مفاوضات طويلة بين الشركة والحكومة والبلدية ثم توقيع اتفاق ستمبر ١٨٩٤م، حيث كانت هذه الاتفاقية تهدف إلى تحقيق أغراض عديدة من أهمها تخفيض سعر المياه للطبقات الفقيرة واستبدال التعريفة القديمة بتعريفة جديدة تقدر على أساس كمية المياه التى يسجلها عداد الاستهلاك(١٢١).

ويبدو أن تقدير أسعار المياه بناءً على عداد الاستهلاك قد قوبل بالاستياء الشديد من سكان المدينة؛ ففي عام١٨٩٥م دخل محافظ الإسكندرية والمجلس البلدى فى مفاوضات، وقد وافق المجلس فى البداية على الاقتراحات بشرط أن تكون مصاريف المراجعة والتحقيق تكون على عهدة شركة مياه الإسكندرية(١٢٢)، إلا أن المسيو زورو رأى أن الشركة تبيع المياه لسكان المدينة بضعف الثمن المحدد بعقد الامتياز، ولا بد من تدخل المجلس باعتباره الممثل عن سكان المدينة(١٢٣)، وفى النهاية انتهت المفاوضات إلى إدخال نظام الاشتراك سواء بالعداد أو بتعريفة تقدر بنسبة القيمة الإيجارية للمسكن المورد إليه المياه(١٢٤).

وينبغي الإشارة إلى أن تحديد تعريفة المياه كانت سببًا فى شكوى سكان المدينة، الذين تقدموا بشكواهم للبلدية عام١٩٣٠م بان الشركة تقوم بتحصيل ٤٠ قرشًا منهم مقابل ٢٠ متر مكعب فى الشهر مع أن التعريفة التى وضعتها المأمورية البلدية بالمدينة كانت تقدر بـ٤٠ قرش مقابل ٣٠ متر مكعب من المياه، وبعد مفاوضات طويلة بين بلدية الاسكندرية والشركة انتهت بأن تقبل الشركة ابتداءً من أول يناير ١٩٣١م الاشتراكات بناء على القيمة الإيجارية لمساكن وبيوت سكان الإسكندرية واستمرت التعريفة المحددة لتقدير أسعار المياه بهذه الطريقة، وفيما يلى جدول يوضح قيمة أسعار المياه في المدينة:

قيمة الإيجار	الأشتراك الشهرى	المقدار الشهرى من الماء
من ١-١٢ جنيه	٨ قروش	١٥ متر مكعب
من ١٢-٣٠ جنيه	٢٠ قرشًا	٢٠ متر مكعب
ما يزيد عن٣٠ جنيه	٤٠ قرش	٣٠ متر مكعب

- سعر الزيادة عن كل متر مكعب ٧,٠٥ مليم.
- خصم ٣٠% على المنشأت الدينية والخيرية.
- سعر الماء فى حنفيات السقائين ١ مليم[١٢٥].

وبعد أن تناولنا تعريفة أسعار بيع مياه الإسكندرية لسكان المدينة، سوف نتناول أسعار المياه التى توردها الشركة للمنافع العامة والمنشأت الحكومية حيث جاءت المادة (١٢) من عقد امتياز الشركة والذى يدخل ضمن التزامات الشركة بنص " بأن تتعهد القومبانية بأن تورد للحكومة جميع المياه التى تراها الحكومة نافعة وضرورية للوازمها بثمن لا يزيد عن ثلاثين سنتيمًا على الأكثر عن كل متر مكعب وهذا الثمن يطبق على المياه التى ترغب الحكومة في توريدها للمدارس وللمحلات المخصصة للعبادة وللمحلات الخيرية وتتعهد الحكومة من جهتها أن تأخذ ٢٠٠٠ متر مكعب من الماء على الأقل فى كل٢٤ساعة" [١٢٦]، وعلى الرغم من أن هذه المادة قد حددت تعريفة أسعار المياه التى تورد للمنافع العامة بثلاثين سنتيمًا إلا أن اتفاقية عام ١٨٩٤م التى ترتبت على التفاوض بين المجلس البلدى والشركة فقد نصت المادة (٣) منها على أنه في حالة زيادة المصروفات اللازمة لاستعمال برمنجنات البوتاسيوم فى تنقية المياه فمن حقها زيادة ثمن كل متر مكعب من الماء الذي يتم توريده للمجلس البلدى وللمصالح الحكومية[١٢٧].

واللافت النظر أنه أثناء مناقشة المجلس البلدى لما تضمنته هذه الاتفاقية اعترض المسيو زورو عضو المجلس على تعامل الشركة فيما يتعلق بتحديد أسعار المياه للمنافع العامة، وكانت مبررات اعتراضه بأن الشركة تبيع المياه للأهالى بواقع ٢٠سنتيمًا والحمامات العامة بواقع ١٤سنتيمًا فى حين أنها

تحاسب المجلس والمنافع العامة والمنشات الحكومية على تعريفة ٣٠ سنتيمًا للمتر المكعب من المياه، ويشير المسيو زورو إلى أن المجلس لا يمكنه الحصول على المياه اللازمة لمصالحه إلا من حنفيات الشركة، كما أوضح بأن الصحة العامة تستدعي صرف مقادير كبيرة من المياه في الأشغال العمومية متسائلًا كيف يمكن تنظيف الشوارع مثلًا بمياه غزيرة تكلف ثمن المتر المكعب منها ٣٠ سنتيمًا ويستشهد عضو المجلس المسيو زورو بأسعار المياه فى بلجيكا على سبيل المثال، فالأفراد هناك يحصلون على المتر المكعب من المياه بـ٣٥ سنتيمًا بينما البلدية بثلاثة سنتيمات فقط، مستنكرًا ذلك بالقول حتى فى الاتفاقية نفسها لم يحصل المجلس على الفوائد التي كان يجب الحصول عليها فبدلًا من أن يأخذ المياه بثمن أرخص من الأفراد كما نرى في جميع البلدان نراه يأخذها بثمن أعلى(١٢٨)، ويبدو أن السبب في ذلك تطبيق الشركة لنص المادة رقم (٣) من اتفاقية ١٨٩٤م السابق ذكرها.

وفى عام ١٩٠٤م استطاع المجلس البلدى التفاوض مرة أخرى مع الشركة استنادًا الى المادة ٨ من الإتفاق المبرم بينهما فى أول سبتمبر ١٨٩٤م، بشأن مسألة إنقاص ثمن المياه اللازمة للأشغال البلدية إلى ٢٠ سنتيمًا فقط عن كل متر مكعب من المياه، واستطاع المجلس البلدي بتوسط من المأمورية البلدية بالمدينة من الحصول على موافقة الشركة على إنقاص ثمن الماء ليس ٢٠ سنتيمًا بل تم إنقاص الثمن إلى ١٥ سنتيمًا فقط عن كل متر مكعب مع دراسة زيادة كمية المياه اللازمة للاحتياجات العمومية، لكن شرطت شركة المياه أن هذا التنزيل في ثمن المياه إنما يسري فقط على الأشغال البلدية بالحالة التي هي عليها، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يشمل ما يورد من الماء للمصالح الأميرية أو سرايات أو محلات الحكومة ولو كانت البلدية هي الواسطة في توريد المياه(١٢٩).

يبدو أن الحكومة لم تنسَ نصيب فقراء مدينة الإسكندرية من مياه الشرب النقية عندما منحت امتياز توزيع المياه إلى الشركة الإنجليزية، حيث جاء التزام

الشركة بتوفير المياه النقية لفقراء المدينة من خلال المادة (١٥) من شروط عقد الامتياز والتى جاءت بنص "يجب على القومبانية أن تترك فى كل شارع من الشوارع التى تسير فيها المواسير حنفية واحدة على الأقل مجانية تحت الطلب وعليها وضع عشر حنفيات فى الجهات القاطن بها الفقراء المبنية من الحكومة ليشرب منها كل إنسان مجانًا وكل واحدة من هذه الحنفيات تعطى تمانية أمتار مكعبة باليوم"(١٣٠).

وينبغى الإشارة إلى أنه على الرغم من التزام الشركة بنص هذه المادة إلا أن بلدية الإسكندرية ساهمت بشكل كبير فى الإهتمام بتوريد الشركة للمياه لهذه الحنفيات التى تم وضعها فى بداية الأمر للسكان القاطنين فى العزب المجاورة لترعة المحمودية وترعة الفرخة لتعويضهم عن منع البلدية أخذ الماء من الترعة مباشرة بأن تتحمل البلدية ثمن المياه التى تورد لتلك الحنفيات(١٣١)، وقد عرفت الكثير من هذه الحنفيات "بحنفيات أو صنابير الصدقة"، وفى عام ١٨٩٨م تفاوضت البلدية مع الشركة على الحرص على عدم نقصان المياه النقية بهذه الحنفيات مع ضرورة زيادة تلك الحنفيات على نسبه المقادير المأخوذة من المياه فى اليوم، كما اهتمت بلدية المدينة بإصلاح هذه الحنفيات على نفقتها الخاصة فى حالة تعطلها كما حدث فى حنفيات الصدقة بمحطة باغوس بالرمل(١٣٢)، ثم أقرت الشركة على صيانة هذه الحنفيات بمعرفة المأمورية البلدية بالإسكندرية(١٣٣)، على أية حال كان للشركة أثر مباشر فى إمداد الطبقات الفقيرة من سكان المدينة بمياه الشرب النقية بدون مقابل، بالإتفاق مع القومسيون البلدى الذى رأى ضرورة إمداد الفقراء بمياه الشرب النقية.

خامسًا: الرقابة على أداء الشركة

حقيقة الأمر أن الشركة الإنجليزية لمياة الإسكندرية لم تُتْرَك مطلقة اليد في أعمالها فعلى الرغم من أنها تكونت برأس مال أجنبي إلا إنها كانت تخضع للسلطات المصرية باعتبارها إحدى الشركات التي تعمل في المرافق العامة التي تعتبر جزءًا من مرافق الدولة وتحت إشرافها، لذلك خضعت الشركة للرقابة

المباشرة من جانب الحكومة المصرية ومؤسساتها الرسمية وفيما يلي نعرض للدور الرقابي لتلك المؤسسات على أداء شركة المياه:

- **الدور الرقابي للمجلس البلدي على أداء الشركة:**

كان من الطبيعى أن يترتب على نمو مدينة الإسكندرية ودخولها فى طور الحداثة فى هذه المرحلة أن تتكون هيئة يناط بها أمر المدينة ومرافقها، فكان مجلس بلدى الإسكندرية (القومسيون البلدي) الذى شكل فى ٥ يناير ١٨٩٠م في عهد الخديوى توفيق، وبذلك تعتبر مدينة الإسكندرية هى أول مدينة مصرية تظفر بمثل هذه المؤسسة الخاصة بتنظيم الشوارع ووضع تعليمات البناء وتخطيط الميادين ومراقبة شركات المرافق العامة والأعمال الصحية[١٣٤]، وقد تمثل الدور الرقابي للمجلس البلدي فيما يلي :

- اختص القومسيون البلدى بمسألة توريد الشركة للمياة إلى سكان الإسكندرية بدلًا من الحكومة التي كان من حقها مراقبة أعمال الشركة وحرص على التزام الشركة بتنفيذ عقودها مع الحكومة[١٣٥]، ونظرًا لأن القومسيون البلدي يمثل الحكومة، وحيث إن من حق السلطة العامة المختصة في تعديل النظم واللوائح الخاصة بالمرافق العامة التي تدار بطريق الامتياز لأنها لا تخرج عن كونها مرافق عامة تخضع للسلطات العامة كالمرافق التي تدار بنظام الربح[١٣٦] وذلك يعطي الحق للقومسيون البلدي باعتباره يمثل الحكومة كسلطة عامة فكان من حقه التدخل في تغيير قوانين ولوائح الشركة وما يخرج عن نصوص وشروط عقد الامتياز الممنوح من الحكومة الى الشركة في مارس ١٨٧٩م.
- مراقبة القومسيون البلدي لمصادر مياة الشركة والتأكد من نظافة المياه الواردة من ترعة المحمودية وخلوها من التلوث حفاظًا على صحة سكان المدينة باعتبارها مصدرًا أساسيًّا لمياه الشركة، لذلك استطاع القومسيون إصدار قرارٍ بتكليف أحد المهندسين بملاحظة ومراقبة تصريف مياة الصرف الصحي من المعامل الموجودة على ضفتي ترعة المحمودية ومنحه

صفة الضبطية القضائية لمراقبة واوبور المياة وآلات ضخ المياه الموجودة على هذه الترعة[١٣٧]، وفي عام ١٩٠٥م، قام المجلس البلدي بتشكيل لجنة عرفت بـ" لجنة المياه " وكانت المهام المكلفة بها هي مراقبة أعمال الشركة فيما يتعلق بتطهير وضمان عدم تلوث ترعة المحمودية وترعة الفرخة وشبكات توزيع المياة المتصلة بوابور المياه وأحياء المدينة[١٣٨].

- كان المجلس البلدي يقوم بمراقبة أداء الشركة فيما يتعلق بميزانيتها، فعندما تنازلت الحكومة عن نصيبها في أرباح الشركة مقابل مساهمة المجلس البلدي بحصتها في نفقات عملية تنقية المياه بمبلغ قدره ٦٠,٠٠٠ جنية وأصبح للمجلس البلدي[١٣٩] الحق في مراقبة رأس مال الشركة[١٤٠] ومناقشة ميزانيتها، مثلما انتقد المجلس البلدي ما أحدثته الشركة من الزيادات على رأس المال فى عامي ١٩٠٣م و١٩٠٧م، باعتبار أن تلك الزيادات كانت غير قانونية وغير ضرورية وهدفها التقليل من مقدار حصة البلدية من الأرباح، وكان مبررها فى ذلك بإنه فى حالة احتياج الشركة للأموال كان عليها اتخاذ الإجراءات المالية المتداولة سواء بفتح اعتماد لأجل قريب أو بإصدار سندات ترد قيمتها فى أمد قصير[١٤١].
- **الدور الرقابي لنظارة الصحة على أداء الشركة:**

كانت إدارة عموم الصحة بمدينة الإسكندرية والتابعة لنظارة الصحة التي يمثلها مفتشها العام الدكتور جوتشيلنج من الجهات المنوط بها مراقبة أعمال الشركة من الناحية الصحية كشريك أساسي للمجلس البلدي فيما يلي:

- من حق نظارة الصحة مراقبة وابور المياه وشبكة توزيع المياه بالمدينة ووضع الإجراءات والآليات التي تحافظ على الصحة العامة لسكانها عن طريق تقديم مياه نقية وصالحة للشرب[١٤٢]، كما كان من حقها أيضًا مراقبة عمل مرشحات تنقية وفلترة المياة وفقًا للآليات التي تقررها نظارة الصحة ويعتمدها المجلس البلدي بشرط أن يكون عمل المرشحات وفقًا للمعايير الصحية التي تقررها نظارة الصحة [١٤٣].

- أنشات إدارة عموم صحة الإسكندرية معملًا خاصًّا بجانب مرشحات فصل الرواسب لفحص المياه فحصًا بكتريولوجيا وكيمائيًّا بشرط أن يكون هذا المعمل تحت مراقبة مفتش الصحة بالإسكندرية(١٤٤).

سادسًا: تأثير نشاط الشركة في المجتمع السكندري:

ارتبط نمو مدينة الإسكندرية وتطورها ارتباطًا وثيقًا بجهود الخديوي إسماعيل في تطبيق نموذج الحداثة الأوربية في مصر من جانب، وهجرات الأوروبيين إلى المدينة، وما صاحب وجودهم من التطور الذي أحدثوه في المدينة عن طريق شركاتهم التي ساهمت بشكل كبير في إنشاء المرافق العامة مثل شركات مياه الشرب والإنارة من جانب آخر، كل ذلك كان له دور مؤثر في الحداثة التي شهدتها المدينة في النصف الثاني من القرن ١٩ والقرن ٢٠، وفيما يلي نتناول أثر شركة مياه الإسكندرية على تطور المدينة وحياة سكانها.

- **التوسع في الامتداد العمراني لمدينة الإسكندرية:**

لقد دعت الحاجة إزاء نمو المدينة في المرحلة الثانية من مراحل النمو الحديث إلى تنظيم الضروريات اللازمة للعمران كالمياه على سبيل المثال، فكانت الشركة الإنجليزية لمياه الإسكندرية هي إحدى دعائم الامتداد العمراني لها(١٤٥)، كما يعتبر اختيار موقع عملية تنقية وترشيح مياه الشرب بباب شرق اختيارًا سليمًا، فقد روعي في اختياره مجال التوسع العمراني شرقي المدينة في منطقة الرمل، كما أدى إلى تحديد الاتجاه الشرقي، فبناءً على خريطة البلدية عام ١٩٠٢م كان يمثله خط من رأس السلسلة تقريبًا نحو الجنوب ويسير مع ترعة الفرخة عند نقطة خروجها من ترعة المحمودية، ومعنى ذلك أن العمران لم يكن يتعدى حي الأزاريطة(١٤٦).

وكان للشركة تأثيرٌ ملحوظٌ على التطور العمراني للمدينة، ففي عام ١٨٩٤م قامت بتوصيل مواسير المياه النقية المرشحة إلى منطقة حي الرمل، بعد زيادة استهلاك المياه فيها، ونستطيع أن نلاحظ هذا التأثير برصد عدد

المشتركين المستفيدين من مياه الشركة النقية، ففي عام ١٨٩٤م كان عدد المشتركين ٢٠٠ مشترك، وكانوا يستهلكون ٤٠٠ متر مكعب، لكن في عام ١٨٩٨م، وصل عدد المشتركين إلى ٥٠٠ مشترك يستهلكون ١٠٠٠ متر من المياه(١٤٧) وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على الأثر الذي تركته الشركة في ازدياد عدد السكان والتوسع في عمران تلك المنطقة، الأمر الذي أدى إلى طلب الشركة من لجنة المياه بالمجلس البلدي بالإسكندرية الموافقة على مد العديد من مواسير المياه النقية، على أن يكون قطر هذه المواسير كافيًا لسد حاجة السكان المتزايدة للمياه النقية، بسبب تزايد توزيع المياه ليلا ونهارًا(١٤٨).

وبعد افتتاح المرشحات الجديدة للمياه النقية عام ١٩٠٥م وافق مجلس بلدي الإسكندرية على مد العديد من مواسير المياه المرشحة إلى منطقة الرمل نظرًا للتوسع العمراني داخل هذا الحي وتكلفت هذه العملية على الشركة ٨٢٩٥ جنيهًا مصري تحملت منه البلدية ١١٦٠ جنيهًا مصريًّا(١٤٩)، وبهذه العملية اكتمل توسع المدينة نحو الشرق عند منتصف المسافة بين محطة سيدي بشر والمكس وبلغت المسافة بين هاتين المنطقتين مرورًا بحي الرمل وبين وابور مياه الشركة عشرة كيلو مترات(١٥٠)، ومعنى ذلك أن الامتداد العمراني لحي الرمل قد اقترب من المناطق الأخرى، بعد أن كانت منطقة الرمل قبل توصيل مياه الشركة إليها صحراء جرداء بها قرية صغيرة تسمى الرملة يسكنها عدد قليل من السكان وهي أربع قرى كانت متناثرة بالمنطقة هي الخضرة، والرملة، والسيوف، المندرة(١٥١).

وفي عام ١٩٠٤م، بدأت الشركة في تقديم خدماتها إلى منطقة كوم الدكة عندما حصلت على تصريح من بلدية الإسكندرية بوضع ماسورة مياه عمومية لإيصال وابورها الكائن بباب رشيد بكوم الدكة في طريق مزمع إنشاؤه على امتداد شارع عبد المنعم ومتجه نحو وابور المياه، وقد وافقت البلدية على ذلك بعد الاطلاع على التخطيط المطلوب لذلك(١٥٢)، كما كان حصول الشركة على أراضٍ لبناء خزان مياه للضغط العالي في كوم الدكة دفع بلدية الإسكندرية إلى

التوسع في إنشاء الحدائق العامة وبعض المرافق العامة بها [١٥٣]، وفي عام ١٨٩٨م قامت الشركة بمد فرع لمياه الشركة في الشارع الكائن خلف شوادر الخشب على الرغم من قلة عدد المشتركين مع الشركة[١٥٤].

واللافت للنظر أن الشركة قد استطاعت أن تجعل الامتداد العمراني لأحياء الإسكندرية متصلا ببعضه عن طريق شبكة أنابيب ومواسير المياه التي قامت بمدها إلى منطقتي المنتزه وأبو قير عام ١٩٢٥م[١٥٥]، وعلى الرغم من أن هناك بعض المناطق بالإسكندرية خارج نطاق التزام الشركة إلا أن بلدية الإسكندرية قد وافقت للشركة بصفة مؤقتة بتمديد ماسورة المياه المرشحة التابعة لها إلى قرية الدخيلة من أجل إقامة ثلاث حنفيات للسقائين هناك[١٥٦].

ويبدو أن الأثر الملموس للشركة على الإمتداد العمراني للمدينة ليس فقط في الأحياء المحيطة أو البعيدة عن مقر ترشيح المياه، إلا أن الشركة استطاعت الحصول على أراضٍ بميدان وابور المياه لإنشاء خزان جديد لتستطيع سد الحاجة المتزايد على المياه في الأحياء السكنية المحيطة والمجاورة لميدان وابور المياه[١٥٧].

– توريد المياه النقية ورفع المستوى الصحي لسكان المدينة:

ينبغى الإشارة إلى أن تأسيس الشركة الإنجليزية لمياة الإسكندرية وتأسيس القومسيون البلدى فى الإسكندرية عام ١٨٩٠م أدى إلى حرص الحكومة على التفاوض والتعاون بينها وبين الشركة، فى الحفاظ على الصحة العامة وصحة سكان المدينة بالقيام بعدة إجراءات من شأنها الحفاظ على الصحة العامة للمجتمع السكندري والقضاء على مشكلة تلوث مياه الشرب فى المدينة عن طريق الآليات الآتية.

– أصدرت بلدية الإسكندرية لائحة السقائين بالتنسيق مع شركة المياه والتى تضمن بندها السادس على ضرورة اتباع السقائين للأوامر المتعلقة بالحرص على الصحة العامة من خلال الحفاظ على الماء الذى يحصلون عليه من

الشركة لبيعة لسكان المدينة[١٥٨]، كما أصدرت البلدية لائحة من شأنها الحفاظ على ترعة المحمودية ومياهها من التلوث عن طريق منع سكان الإسكندرية من الوطنيين والأجانب من تصريف مياه الصرف الصحي أو إلقاء القاذورات فى مياهها[١٥٩]، وللحفاظ على صحة سكان المدينة وعدم تناولهم المياه الملوثة وخاصة أثناء انتشار الأوبئة، قامت البلدية بتطبيق نظام (الكورنتينة) على كل القادمين عن طريق ترعة المحمودية والذين يريدون دخول المدينة وإخضاعهم للكشف الطبي بالحجر الصحى في قرية النواتية الموجودة على ترعة المحمودية[١٦٠].

- أصدر القومسيون البلدى فى عام ١٩٠٦م، قرارًا بعدم استخدام مياه الصهاريج العامة فى المدينة لإتصالها بالمياه المالحة ومياه المجارى التى تتسرب إلى هذه الصهاريج، نظرًا لما تمثله من خطر على الصحة العامة لفقراء المدينة الذين يشربون من مياهها الملوثة وتمهيدًا لإغلاقها نهائيًّا [١٦١] وبالفعل تم الاتفاق بين القومسيون البلدى وبلدية الإسكندرية ومصلحة الصحة بالمدينة وبين الشركة وبعد مفاوضات استمرت خمس سنوات أصدرت بلدية الإسكندرية قرارًا بإغلاق هذه الصهاريج نهائيًّا عام ١٩١١م[١٦٢] كإجراء احتياطى من جانبها للحد من أنتشار الأوبئة عن طريق شرب الماء الملوث.
- قامت شركة المياه بعمل مجرى لتصريف المخلفات الناتجة عن ترشيح المياه فى خندق الإستحكامات القديمة للتخلص من مخلفات الترشيح بشكل آمن[١٦٣]، كما أنشأت الشركة مجرى لتصريف المياه العكرة بجهه شوتس وسان ستيفانو[١٦٤] كما قامت الشركة أيضًا بإزالة إنقاض التلال الموجودة بجوار مرشحاتها واستخدامها فى ردم ترعة الشاطبئ التى كانت مصدرًا للتلوث[١٦٥]. كل تلك الإجراءات قامت بها الشركة لمنع تلوث مياه الشرب حفاظًا على الصحة العامة، لذلك وافقت الشركة على اقتراح عبدالسلام بك حديدة عضو القومسيون البلدى على وجود مندوب دائم من مصلحة الصحة

بالإسكندرية للإشراف الصحي على مياهها والتأكد من نقائها، كما وافقت الشركة على القرار الصادر فى ١٠ مارس ١٩٢٦م بانتداب الدكتور صالح بك حمدى مفتش الصحة لفحص المياة وكتابة تقارير دورية عن نقاء مياه الشرب بالمدينة[١٦٦] وفحص مرشحات المياه بكترولوجيا وكيميائيًّا[١٦٧]. والجدول [١٦٨] التالي يوضح تطور استهلاك المياه في المدينة يوميًّا خلال الفترة من عام ١٨٩٣م إلى ١٩٤١م.

السنة	كمية المياه التي يستهلكها سكان المدينة يوميًّا
١٨٩٣م	٢٣١٦٤ م.ك
١٨٩٤م	٢٧٠٠٠ م.ك
١٨٩٨م	٢٨٠٠٠ م.ك
١٩٠٤م	٣٦٠٠٠ م.ك
١٩٠٥م	٤٨٠٠٠ م.ك
١٩٢٠م	٦٠٠٠٠ م.ك
١٩٢٤م	١٦٠٠٠٠ م.ك
١٩٤١م	٢٥٩٠٠٠ م.ك

بنظرة بسيطة الى هذا الجدول، نلاحظ وجود زيادة مستمرة في استهلاك المدينة للمياه النقية من الشركة؛ حيث ترتبت هذه الزيادة على الإجراءات والآليات التي اتخذتها الشركة وبلدية الإسكندرية، والتي من شأنها توريد مياه نقية لسكان المدينة، معتمدة في ذلك على ترشيحها بالرمل بعد فصل السوائل من الرواسب بواسطة استعمال برمنجنات البوتاسيوم، أو استخدام الكلور في تنقية المياه، ومع مرور الوقت أصبح سكان المدينة يشتركون في مياه الشركة ومع زيادة استهلاك السكان للمياه النقية كانت الشركة تزيد مقدار المياه التي توردها لهم ففي عام ١٨٩٣م كان الاستهلاك ٢٣١٦٤ م.ك يوميًّا من المياه، بينما وصل الاستهلاك عام ١٩٤١م ٢٥٩٠٠٠ م.ك يوميًّا من المياه، كما هو واضح بالجدول.

- استخدامات المياه فى المرافق العامة:

لقد تعددت استخدامات مياه الشركة فى العديد من المرافق العامة للمدينة، حيث جاءت المادة (١٢) من شروط امتيازها بنص "تتعهد القومبانية بأن تورد للحكومة جميع المياه التى تراها الحكومة نافعة وضرورية للوازمها بثمن لا يزيد عن ٣٠ سنتيمًا لكل متر مكعب"[١٦٩]، لذلك حرص القومسيون البلدى على العمل بنص هذه المادة لحرص أعضائه على الصحة العامة للمدينة ونظافتها مثل تنظيف الشوارع ورشها بالمياه يوميًّا[١٧٠] كما كانت الشركة تورد المياه للمصالح والمنشآت الحكومية لذلك طلب القومسيون من الشركة زيادة كمية المياه اللازمة للإحتياجات العمومية[١٧١]، كما استخدمت مياه الشركة فى رى الحدائق العامة، وعندما اتسع حى الرمل طلب القومسيون البلدى من الشركة توريد المياه إلى جناين حى الرمل[١٧٢] وإلى المراحيض العامة فى المدينة[١٧٣].

ونظرًا لوجود مخازن تجارية فى أحياء مينا البصل والقبارى والرمل، فقد حرصت بلدية الإسكندرية على تنفيذ الشركة لالتزاماتها بحفظ فوهات الحريق الواردة فى عقد الامتياز حيث جاء بنهاية المادة (١٥) بنص "إما حنفيات الحرائق والماء المذكورة لهذا البند فيلزم حفظها دائمًا بحالة منتظمة لحسن سيرها"[١٧٤] وتطبيقًا لذلك، قامت الشركة بتركيب تسع فوهات لحنفيات الحريق فى المناطق سالفة الذكر[١٧٥]، كما طلب القومسيون البلدى من الشركة توسيع قطر أنابيب المياه الموصلة لفوهات حنفيات الحريق لزيادة قوة الضغط المائى بها[١٧٦].

ومما سبق، يتضح لنا حرض القومسيون البلدى على تحقيق المنفعة العامة فى المرافق العامة بما يحققة رفاهية سكان المدينة والحفاظ على قواعد الصحة العامة بها.

الشركة الإنجليزية لمياه الإسكندرية بين التمصير والتأميم:

كانت الحكومة المصرية تنظر إلى الشركات الأجنبية التي تعمل بنظام

المساهمة غزوًا اقتصاديًّا أجنبيًّا لمصر، واعتبرتها شركات للتمييز بين العاملين الأجانب والمصريين لذلك بدأت الحكومة في إتخاذ بعض الإجراءات والآليات التي من شأنها البدء في عمليات التمصير لتلك الشركات، فأصدر مجلس وزراء مصر برئاسة زيور باشا قرارًا في مايو ١٩٢٧م متضمنًا أن يمثل مصر في مجالس إدارة الشركات الأجنبية عضوان مصريان الجنسية، وأيضًا السماح للمصريين بمشاركة الأجانب في رأسمالها وبالتالي يصبحون شركاء في رأسمال الشركات وفي مجالس إداراتها وفي يوليو ١٩٤٧م صدر قانون الشركات المساهمة رقم ١٣٨ والذي نص على ضرورة ألا تقل نسبة المصريين بمجلس إدارة أي شركة مساهمة عن ٤٠%، ولكن بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢م، وضعت حكومة الثورة العديد من القوانين والتعديلات بشأن الرأسماليين الأجانب لتحويل هذه الشركات إلى شركات مساهمة مصرية(١٧٧).

وفي مارس ١٩٥٤م تم تمصير إدارة شركة مياه الإسكندرية تحت إشراف أول مدير مصري (١٧٨)، وقد حاول عبد المنعم القيسوني وزير مالية حكومة الثورة التخفيف من وطأة إجراءات التمصير مشيرًا إلى أن الدولة مصرت البنوك وشركات التأمين لأنها مصدر للأموال وتسيطر على الاقتصاد المصري أما الشركات الأخرى لا تمتلك سيطرة على الاقتصاد المصري عن طريق التمويل(١٧٩)، إلا أن مجلس إدارة الشركة على ما يبدو توقع عمليات التأميم للشركات الأجنبية في مصر بعد تأميم شركة قناة السويس وأيضاَ عندما صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢ بتمصير البنوك والشركات المساهمة في ١٤ يناير ١٩٥٧م، والذي بمقتضاه تتحول المؤسسات المصرية والأجنبية الى شركات مساهمة مصرية (١٨٠)، لذلك عقد البريطانيون صفقة اقتصادية مع حكومة الثورة في يونيو ١٩٥٨م بمقتضاها تنازلت شركة مياه الإسكندرية عن حقوقها للحكومة المصرية نظير مبلغ ٣٥٦,٠٧٧ ثلاثمائة وخمسة وستين ألف وسبعة وسبعين جنيهًا مصريًّا(١٨١).

وبعدها أصدرت حكومة الثورة القانون رقم ١١٧ بتاريخ ٢٠ يوليو ١٩٦١م

بتأميم البنوك والشركات ومن ضمنها تأميم الشركة الإنجليزية لمياه الإسكندرية وتحويلها من شركة إنجليزية ذات مسئولية محدودة إلى شركة مساهمة مصرية(١٨٢).

نتائج الدراسة:

نستخلص من العرض السابق أن القضاء على تجربة محمد علي باشا الاقتصادية قد ترتب عليها فتح مصر على مصراعيها أمام تدفق رأس المال والاستثمارات الأجنبية وما صاحب ذلك من زيادة الوجود الأجنبي في مصر خلال عصري سعيد باشا والخديوي بشكل عام وفي الإسكندرية بشكل خاص مما أدى الى استغلال هؤلاء للاقتصاد المصري عندما سمحت لهم الحكومة المصرية بتأسيس شركات المساهمة التي أتاحت لهم السيطرة التامة على الاقتصاد المصري عن طريق مشروعاتهم القائمة على الامتيازات الأجنبية، حيث استطاع الكثير منهم ضخ رؤوس أموال ضخمة واستغلالها في المشروعات والاستثمارات الخاصة، وكانت مدينة الإسكندرية هي أكبر المدن المصرية التي استطاع الأوربيون استغلال أموالهم فيها عن طريق احتكار المشروعات ذات المنفعة العامة التي كان من أهمها تأسيس الشركة الإنجليزية لمياه الإسكندرية.

كما توصلت الدراسة إلى أن الامتيازات التي حصلت عليها الشركة من الحكومة المصرية كانت أكثر من الالتزامات التي تعهدت بها، وهذا يشير إلى أطماع بريطانية في السيطرة على المشروعات المصرية حيث لم تستفد الحكومة من مبلغ ٣٠٠,٠٠٠ جنيه ثمن بيع الشركة بل تم توريده إلى وكالة الديون، وعلى العكس من ذلك فإن الشركة لم تخسر شيئاً في دفع هذا المبلغ لأن ثمن الأبنية والمرشحات وغيرها تزيد قيمتها كثيرًا، وأكبر شاهد على ذلك أن اسهمها بلغت ضعف قيمتها في أقل من عشر سنوات، كذلك فإن تسجيل الشركة في إنجلترا وبمقتضى القانون الإنجليزي وتحت أحكام المجالس المختلطة عند تأويل شروطها ومنازعتها وإجراءاتها القانونية يمثل درجة كبيرة

من الخطورة والأهمية لما فيها من إجحاف شديد بحقوق مصر، وتعديًا على سيادتها القانونية وعدم خضوعها للقانون المصري.

كذلك اتفقت الشركة مع الحكومة المصرية في حالة رغبة الحكومة في استلام إدارة الشركة بعد عشرين سنة من تاريخ توقيع عقد البيع يكون لها الحق في ذلك، غير أنه بعد مرور سنة تنازلت الحكومة تبرعًا عن حقها في إعادة استلام الشركة بعد مضى تلك المدة، فنالت الشركة امتيازا أبديًّا اتضح من خلاله نوايا البريطانيين الذين ظهرت أطماعهم في الشركة عندما استمروا في السيطرة عليها حتى عام ١٩٥٨م.

وتوصلت الدراسة إلى مسألة على درجة كبيرة من الأهمية باعتبارها تعديًا مطلقًا على سيادة الحكومة المصرية حيث ورد بعقد الامتياز أن من حق الشركة شراء الأراضي التي تحتاجها بطريق نزع الملكية بحجة حصول الشركة على الأراضي اللازمة لأعمالها من الحكومة باعتبارها أراضي ذات منفعة عامة مع التزام الشركة بدفع رسوم التسجيل والعقود الخاصة بها، مع ملاحظة أن لفظ " نزع الملكية " هذا يدل على اليد المطلقة للسياسة البريطانية في التعدي على السيادة المصرية، وهكذا كانت التسهيلات المقدمة للشركة تثير الدهشة، واتضح أيضًا أن القومسيون البلدي بالإسكندرية كان يمثل الحكومة كسلطة عامة فكان من حقه الرقابة على نشاط الشركة ورأس مالها والتدخل في تغيير قوانينها ولوائحها وما يخرج عن نصوص وشروط عقد الامتياز الممنوح لها في مارس ١٨٧٩م.

وتوصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من المحاولات التي بذلتها الحكومة المصرية منذ ثلاثينيات القرن العشرين لتمصير الشركة إلا أن البريطانيين استمروا في السيطرة عليها وعلى رأسمالها ما يقترب من قرن من الزمان، إلا أن قيام ثورة يوليو ومحاولتها القضاء على النظام الرأسمالي قد دفع البريطانيين إلى التنازل عن حقوقها في الشركة للحكومة المصرية، وسرعان ما أصدرت حكومة ثورة يوليو ١٩٥٢م قانونًا بتأميمها وتحويلها إلى شركة مساهمة مصرية.

الهوامش:

(١) أحمد الشربيني، تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية الإقتصادية ١٨٤٠-١٩١٤م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين، عدد ٨٦، ١٩٩٥م، ص٢٠.

(٢) أحمد الشربيني، المرجع السابق، ص٢١،

(٣) نفســه، المرجع السابق، ص ص ٣٠-٣١.

(٤) نبيل عبد الحميد سيد أحمد، النشاط الإقتصادي للأجانب وأثره في المجتمع المصري ١٩٢٢-١٩٥٢م، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٢م، ص٣٢.

(٥) محمد علي حلة، محمد سعيد باشا (١٨٥٤-١٨٦٣م) دار الكتب والوثائق القومية، سلسلة مصر النهضة، العدد ١٠٢، ٢٠١٥م، ص٧٨.

(٦) نبيل عبد الحميد سيد أحمد، الأجانب وأثرهم في المجتمع المصري ١٩٢٢-١٩٥٢م، المرجع السابق، ص ص٤٦-٤٨.

(٧) دار الوثائق القومية، قومسيون بلدي إسكندرية، محضر جلسة ٢٠ يوليو ١٨٩٢م، ص٢٢٧، شروط بيع مياه الإسكندرية بتاريخ ٢٩ مارس ١٨٧٩م.

(٨) سمير عمر إبراهيم، الشئون الصحية في مصر، دراسة وثائقية خلال القرن التاسع عشر، رسالة دكتوارة غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس ١٩٨٩م، ص ص ١٠٩-١١٠.

(٩) دار الوثائق القومية، محافظة الإسكندرية، محفظة ٢، ملف ٥، وثيقة ٦٤ بتاريخ ٢٠ جمادى الآخرة ١٢٨٧هـ.

(١٠) المصدر السابق، قومسيون بلدي إسكندرية، محضر جلسة ٢٠ يوليو ١٨٩٢م، ص ٢٢٧. شروط بيع مياه الإسكندرية.

(١١) دار الوثائق القومية، الحكومة المصرية، وزارة المالية، مصلحة عموم الإحصاء والتعداد التي يوحد استغلالها الرئيسي في مصر، يونيو ١٩٤٧- ١٩٤٨م، ص٣٥٨.

(١٢) المصدر السابق، محافظ الإسكندرية، محفظة ٢، ملف ٥، وثيقة ٦٤، بتاريخ ٢٥ جمادى الآخر ١٢٧٨م.

(١٣) المصدر السابق، قومسيون بلدي إسكندرية، محضر جلسة ٢٠ يوليو ١٨٩٢م، شروط بيع مياه الإسكندرية بتاريخ ٢٩ مارس ١٨٧٩، ص ٢٢٧.

(14) Crouchley, A.E: The investment of foreign capital in Egyptian companies and public dep, press, bulaq 1938, p35.

(١٥) دار الوثائق القومية، القومسيون البلدي بالإسكندرية، ملحق لمحضر جلسة القومسيون

البلدي المنعقد في ٢٠ يوليو ١٨٩٢م، ص ٢٣٢.

(١٦) دار الوثائق القومية، قومسيون بلدي إسكندرية، محضر جلسة ٢٠ يوليو ١٨٩٢م، ص ٢٣٣.

(١٧) المصدر السابق، الحكومة المصرية، وزارة المالية، إحصاء شركات المساهمة التي يوجد استغلالها الرئيسي في مصر، يونيو ١٩٤٩– ١٩٥٠، ص٣٤١.

(١٨) المصدر السابق، الحكومة المصرية، وزارة المالية، إحصاء شركات المساهمة التي يوجد استغلالها الرئيسي في مصر يونيو ١٩٤٢م، ص٤١٣.

(١٩) عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، دار المعارف القاهرة، ١٩٨٧م ج١، ص٩١.

(٢٠) نبيل عبد الحميد سيد أحمد، الأجانب وأثرهم في المجتمع المصري ١٨٨٢–١٩٩٢م، المرجع السابق، ص١١٩.

(٢١) دار الوثائق القومية، قومسيون بلدي إسكندرية، محضر جلسة ٢٠ يوليو ١٨٩٢م، شروط بيع مياه الإسكندرية بتاريخ ٢٩ مارس ١٨٧٩م، ص٢٢٧.

(٢٢) المصدر السابق، قومسيون بلدي إسكندرية، شروط عقد امتياز بيع مياه الإسكندرية مارس ١٨٧٩م، محضر جلسة ٢٠ يوليو ١٨٩٢م ص ٢٢٧، افتتاحية عقد الامتياز.

(٢٣) المصدر السابق، قومسيون بلدي إسكندرية، محضر جلسة ٢٠ يوليو ١٨٩٢م، شروط امتياز بيع مياه الإسكندرية ٢٩ مارس ١٨٧٩م، البند رقم ٦، ص٢٢٨.

(٢٤) المصدر السابق، قومسيون بلدي إسكندرية، محضر جلسة ٢٠ يوليو ١٨٩٢م، شروط بيع مياه الإسكندرية ٢٩ مارس ١٨٧٩م، البند رقم ٩، ص ص٢٢٨– ٢٢٩.

(٢٥) المصدر السابق، قومسيون بلدي إسكندرية، محضر جلسة ٢٠ يوليو ١٨٩٢م، شروط امتياز بيع مياه الإسكندرية، البند رقم ١٦، ص٢٣٠.

(٢٦) دار الوثائق القومية، قومسيون بلدي إسكندرية، محضر جلسة ٢٠ يوليو ١٨٧٩م، شروط امتياز بيع مياه الإسكندرية، البند رقم ١، ص٢٢٧.

(٢٧) المصدر السابق، البند رقم ٢، ص٢٢٨.

(٢٨) المصدر السابق، البند رقم ٤، ص٢٢٨.

(٢٩) المصدر السايق، البند رقم ١٠، ص٢٣٠.

(٣٠) المصدر السابق،، البند رقم ١٤، ص٢٣٠.

(٣١) دار الوثائق القومية، قومسيون بلدي إسكندرية، محضر جلسة ٢٠ يوليو ١٨٩٢م، شروط امتياز بيع مياه الإسكندرية ٢٩ مارس ١٨٧٩م، البند رقم ١٨، ص٢٣١.

(٣٢) المصدر السابق، البند رقم ١٩، ص٢٣١.

(٣٣) المصدر السابق، البند رقم ٩، ص٢٢٨.
(٣٤) المصدر السابق، البند رقم ٣، ص٢٢٨.
(٣٥) المصدر السابق، البند رقم ٥، ص ٢٢٨.
(٣٦) دار الوثائق القومية، قومسيون بلدي إسكندرية، محضر جلسة ٢٠ يوليو ١٨٩٢م، شروط امتياز بيع مياه الإسكندرية، البند رقم ٧، ص٢٢٩.
(٣٧) المصدر السابق، البند رقم ٨، ص ٢٢٩.
(٣٨) المصدر السابق، البند رقم ١١، ص٢٣٠.
(٣٩) المصدر السابق، البند رقم ١٢، ص٢٣٠.
(٤٠) المصدر السابق، البند رقم ١٣، ص ٢٣٠.
(٤١) المصدر السابق، البند رقم ١٥، ص٢٣٠.
(٤٢) المصدر السابق، البند رقم ١٧، ص ص٢٣٠-٢٣١.
(٤٣) دار الوثائق القومية، وزارة المالية مصلحة عموم الإحصاء والتعداد، إحصاء شركات المساهمة التى يوجد استغلالها فى مصر يونيو ١٩٤٢م، ص ٤١٢.
(٤٤) المصدر السابق، قومسيون بلدى إسكندرية، محضر جلسة ٢٠ يوليو ١٨٩٢م، شروط امتياز منبع مياه الإسكندرية ٢٥ مارس ١٨٧٩م ص ٢٣١.
(٤٥) المصدر السابق، قومسيون بلدي إسكندرية، محضر جلسة ٢٠ يوليو ١٨٩٢م، شروط امتياز منبع مياه الإسكندرية ٢٥ مارس ١٨٧٩م، البند الثامن عشر، ص ٢٣١.
(٤٦) المصدر السابق، قومسيون بلدي إسكندرية، محضر جلسة ٢٠ يويو ١٨٩٢م، ص ٢٢٧.
(٤٧) المصدر السابق، وزارة المالية، مصلحة الإحصاء والتعداد وإحصاء شركات المساهمة التى يوجد استغلالها الرئيسى فى مصر، يونيو ١٩٤٧-١٩٤٨م، ص ٣٥٩.
(٤٨) عبد السلام عبد الحليم عامر، المرجع السابق، ص ١٤.
(٤٩) دار الوثائق القومية، قومسيون بلدى الإسكندرية، محضر جلسة ٢٩ أبريل ١٩٣٠، مناقشة القومسيون البلدى للانضمام لمجلس إدارة الشركة، ص٢١٩.
(٥٠) المصدر السابق، وزارة المالية، مصلحة عموم الإحصاء والتعداد وإحصاء شركات المساهمة التى توجد استغلالها فى مصر يونيو ١٩٤٢م، ص ٤١٢.
(٥١) المصدر السابق، وزارة المالية، مصلحة عموم الإحصاء والتعداد، إحصاء شركات المساهمة التى توجد استغلالها فى مصر يونيو١٩٤٧-١٩٤٨، ص ٣٥٨.

(٥٢) المصدر السابق، وزارة المالية، مصلحة عموم الإحصاء والتعداد، إحصاء شركات المساهمة التى توجد استغلالها فى مصر يونيو١٩٤٩-١٩٥٠، ص٣٤٠.

(٥٣) المصدر السابق، وزارة المالية، مصلحة عموم الإحصاء والتعداد. يونيو ١٩٤٧م، ١٩٤٨م، ص ٣٧٨.

(٥٤) نبيل عبدالحميد سيد أحمد، الأجانب واثرهم على المجتمع المصرى ١٩٢٢-١٩٥٢م، المرجع السابق، ص ص ٣٨٢- ٤٥٠.

(٥٥) **ترعة المحمودية:** حفرت هذه الترعة مكان خليج الإسكندرية القديم، عندما انتدب الخازندار بك مأمورًا لعملية حفر الترعة الأشرفية (خليج الإسكندرية) والبدء في تنفيذ التصميم الذى قام به فى خلال عشرة أيام بعد الإتفاق مع أرباب الحرف والفن والمعرف كما قدم شاكر أفندى المهندس التركى الذى قام بتصميم أماكن الحفر تقريرًا إلى محمد على باشا يتضمن أن الإسكندر الأكبر كان أول من اهتم بالترعة المطلوب حفرها وتطهيرها بمشورة من حاشيته وحكماء اليونان بطريقة موافقة لعلم الطبيعة، كما أشار على محمد علي بأنه سيقوم بحفر الترعة بنفس الطريقة التى قام بها هؤلاء على أن يراعى أن يكون مصبها فى البحر المتوسط، وبالفعل أمر محمد على كتخدا الحكومة المصرية بتجهيز المعدات اللازمة والأدوات الهندسية دار الوثائق القومية، دفتر ٣ معية سنية تركى، من الجناب العالى إلى محمود بك الخازندار، ص ١٠، وثيقة ٨١، بتاريخ ٢٩ ذى القعدة ١٢٢٣هـ/٣٠ سبتمبر١٨١٨م، دفتر ٣ معية سنية تركى، من الجناب العالى إلى الكتخدا بك، ص ١٠ بتاريخ ١٩ ربيع أول ١٢٢٤هـ/١٦ يناير ١٨١٩م.

(٥٦) المصدر السابق، دفتر ٣ معية سنية تركى، من الجناب العالى إلى المهندس باسكال كوست، بتاريخ ٥ ربيع الأول ١٢٣٥هـ/٢٢ ديسمبر ١٨١٩م.

(٥٧) المصدر السابق، محفظة ٧ بحرا برا، وثيقة ٤٥، من إبراهيم إلى الجناب العالى، بتاريخ ١٩ شوال ١٢٢٥هـ/ ٣٠ يونيو ١٨٢٠م.

(٥٨) عبد العظيم محمد سعودى، تاريخ تطور الري في مصر١٨٨٢-١٩١٤م، سلسلة تاريخ المصريين عدد ١٩٦، القاهرة ٢٠٠١م، ص٥٢.

(٥٩) زين العابدين شمس الدين نجم، المرجع السابق ص ٢٠٣-٢٠٤.

(٦٠) دار الوثائق القومية، قومسيون بلدى إسكندرية، شروط ميع مياه الإسكندرية مارس ١٨٧٩م، محضر جلسه ٢٠ يوليو ١٨٩٢م، المادة رقم (٨) ص ٢٢٩.

(٦١) المصدر السايق، قومسيون بلدي إسكندرية، مجموعة اللوائح والقوانين، قرار صادر في ٢٠ أبريل ١٨٨٩م من محافظ الإسكندرية بتعيين الاحتياطات الواجب اتخاذها لكفالة نقاء

مياه الشرب، فى المواد (١)، (٢)، (٣)، (٤) ص٤٥٦-٤٥٧.

(٦٢) دار الوثائق القومية، بلدية الإسكندرية، مجموعة اللوائح والقوانين قرار صادر في ٦ أغسطس ١٩٠٢ من نظارة الداخلية بشأن الملاحة بترعة المحمودية أثناء وباء الكوليرا، وتضمن القرار في مواده رقم (٣)، (٤)، (٥)، (٦) ص٤٦١-٤٦٤.

(٦٣) المصدر السابق، بلدية الإسكندرية، مجموعة اللوائح والقوانين قرار صادر من نظارة الداخلية بتاريخ ١٣ أغسطس سنة ١٩٠٢م بمنع الملاحة بترعة المحمودية تحت عزبة خورشيد، ص٤٦٥.

(٦٤) المصدر السابق، المأمورية البلدية بالإسكندرية، أوراق خصوصية لأعضاء القومسيون، نمرة ٦٥، محضر جلسة ١٨ فبراير ١٩٠٢، ص٢.

(٦٥) **ترعة الفرخة:** هي ترعة متفرعة من ترعة المحمودية، وتقع بجوار عزبة المعمل من شرق وتمر بعزبة خورشيد وتنتهي عند منطقة محرم بك، وطولها ثمانية آلاف متر وعرضها ١,٥ وارتفاع مياه الفيضان فيها ١,٢٥ وبها قنطرتان أحدهما مبنية بالطوب الأحمر وهي معدة للسد والفتح عند اللزوم والثانية بالحجر الدستور (الجص) أسفل السكة الحديد، وعرفت بهذا الاسم لقربها من معامل الدجاج، وأطلق عليها على مبارك "ترعة معمل الدجاج " على مبارك، الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٨م، الجزء التاسع عشر، ص٢١٨.

(٦٦) محمد صبحي عبد الحكيم، الإسكندرية، مكتبة مصر ١٩٥٨م، ص١٥٧.

(٦٧) فؤاد فرج، الإسكندرية، دار النشر الحديثة، القاهرة (د.ت) ص٩٩.

(٦٨) دار الوثائق القومية، قومسيون بلدي إسكندرية، شروط امتياز بيع مياه الإسكندرية مارس ١٨٧٩م، محضر جلسة ٢٠ يوليو ١٨٩٢م، ص٢٢٩.

(٦٩) المصدر السابق، قومسيون بلدي إسكندرية، محضر جلسة ٢٤ يناير ١٩٠٥م، مناقشة تطهير ترعة الفرخة، ص١٠.

(٧٠) المصدر السابق، قومسيون بلدي إسكندرية، محضر جلسة ٢٤ يناير ١٩٠٥م، ص ص١١-١٦.

(٧١) المصدر السابق، قومسيون بلدي إسكندرية، محضر جلسة ٢٦ أبريل ١٩٠٥، ص٩.

(٧٢) دار الوثائق القومية، إحصاء الشركات المساهمة، يونيو ١٩٤٢م، ص ٤١٥، إحصاء الشركات المساهمة، يونيو ١٩٤٧-١٩٤٨م،ص ٣٦٠، إحصاء الشركات المساهمة، يونيو ١٩٤٩-١٩٥٠م، ص٣٤٢.

(٧٣) المصدر السابق، قومسيون بلدى إسكندرية، محضر جلسة ٢١ يوليو ١٨٩٧م، ص ٢٠٣.

(٧٤) المصدر السابق، وزارة المالية، مصلحة عموم الإحصاء والتعداد إحصاء شركات المساهمة، يونيو ١٩٤٢، ص ٤١٥.

(٧٥) دار الوثائق القومية، إحصاء الشركات المساهمة ١٩٤٢، ص٤١٥.

(٧٦) المصدر السابق، إحصاء الشركات المساهمة، يونيو ١٩٤٢، ص٤١٥.

(٧٧) **مصدر الجدول:** دار الوثائق القومية، إحصاء الشركات المساهمة، يونيو ١٩٤٢م، ص ٤١٦، إحصاء الشركات المساهمة، يونيو ١٩٤٧-١٩٤٨م، ص ٣٦١، إحصاء الشركات المساهمة، يونيو ١٩٤٩-١٩٥٠م، ص٣٤٣.

(٧٨) **مصدر الجدول:** دار الوثائق القومية، إحصاء الشركات المساهمة، يونيو ١٩٤٢م، ص ٤١٦، إحصاء الشركات المساهمة، يونيو ١٩٤٧-١٩٤٨م، ص ٣٦١، إحصاء الشركات المساهمة، يونيو ١٩٤٩-١٩٥٠م، ص٣٤٣.

(٧٩) دار الوثائق القومية، إحصاء الشركات المساهمة، يونيو ١٩٤٢، ص٤١٦.

(٨٠) المصدر السابق، قومسيون بلدي، تقرير لجنة القومسيون البلدي مع الشركة، ص ص ٨-١٠.

(٨١) المصدر السابق، إحصاء الشركات المساهمة، يونيو ١٩٤٢م، ص٤١٦.

(٨٢) مصدر الجدول: إحصاء الشركات المساهمة، يونيو ١٩٤٢م، ص ٤١٧، إحصاء الشركات المساهمة، يونيو ١٩٤٧-١٩٤٨م، ص ٣٦١، إحصاء الشركات المساهمة، يونيو ١٩٤٩-١٩٥٠م، ص٣٤١.

(٨٣) **مصدر الجدول:** إحصاء الشركات المساهمة، يونيو ١٩٤٢م، ص ٤١٦، إحصاء الشركات المساهمة، يونيو ١٩٤٧-١٩٤٨م، ص ٣٦١، إحصاء الشركات المساهمة، يونيو ١٩٤٩-١٩٥٠م، ص٣٤٣.

(٨٤) دار الوثائق القومية، قومسيون بلدي إسكندرية، محضر جلسة ٢٦ أبريل ١٩٠٥، ص٩.

(٨٥) المصدر السابق، المأمورية البلدية بالإسكندرية، محضر جلسة ١٨ يونيو ١٨٩٥م، ص ص ٢-٣.

(٨٦) المصدر السابق، المأمورية البلدية بالإسكندرية، محضر جلسة ٣٠ يوليو ١٨٩٥م، ص٢.

(٨٧) المصدر السابق، المأمورية البلدية بالإسكندرية، محضر جلسة ٣ سبتمبر ١٨٩٥م، ص٦.
(٨٨) المصدر السابق، المأمورية البلدية بالإسكندرية، محضر جلسة ٢٩ أكتوبر ١٨٩٥م، ص٢.
(٨٩) دار الوثائق القومية، المأمورية البلدية بالإسكندرية، محضر جلسة ٦ أغسطس ١٨٩٥م، ص٢.
(٩٠) المصدر السابق، مجلس بلدي إسكندرية، محضر جلسة ٢١ يوليو ١٨٩٧، رأي المسيو زورو في موضوع مرشحات المياه، ص ص ٢٠٤-٢٠٥.
(٩١) المصدر السابق، مجلس بلدي إسكندرية، محضر جلسة ٢١ يوليو ١٨٩٧، ص ٢٠٧ رأي العضو حسين بك رياض.
(٩٢) دار الوثائق القومية، قومسيون بلدي إسكندرية، محضر جلسة ٢١ يوليو ١٨٩٧م، ص٢٠٩.
(٩٣) المصدر السابق، قومسيون بلدي إسكندرية، محضر جلسة ٢٩ يوليو ١٨٩٧م، مادة (١) من اتفاقية أول سبتمبر، ص ٤٨.
(٩٤) المصدر السابق، قومسيون بلدي إسكندرية، محضر جلسة ٢١ يوليو ١٨٩٧، مادة (٢) من اتفاق الشركة والمجلس البلدي، ص٢١٥-٢١٦.
(٩٥) المصدر السابق، قومسيون بلدي إسكندرية، محضر جلسة ٢١ يوليو ١٨٩٧م، المادة (٣) من الاتفاقية، ص٢١٦.
(٩٦) المصدر السابق، قومسيون بلدي إسكندرية، محضر جلسة ٢١ يوليو ١٨٩٧م، مشروع اتفاق بين المجلس البلدي وقومبانية مياه الإسكندرية المادة رقم ٤، ص٢١٦.
(٩٧) المصدر السابق، قومسيون بلدي إسكندرية، محضر جلسة ٢١ يوليو ١٨٩٧م، المادة رقم ٤، ٥ من الاتفاقية، ص٢١٦.
(٩٨) دار الوثائق القومية، قومسيون بلدي إسكندرية، ملحق لمحضر جلسة ١٥ فبراير ١٨٩٨م، تقرير من مفتش الصحة عن المرشحات الجديدة، ص ص ١٧-١٨.
(٩٩) المصدر السابق، قومسيون بلدي إسكندرية، ملحق (٢) لمحضر جلسة ٥ يوليو ١٨٩٨، تقرير من وكيل نظارة الأشغال عن المرشحات الجديدة، ص ص ٦-٧.
(١٠٠) دار الوثائق القومية، المأمورية البلدية للإسكندرية، ملحق لمحضر جلسة ١٦ يوليو ١٧٩٨، تقرير قلم قضايا الحكومة عن مشروع المرشحات، ص٦.

(١٠١) المصدر السابق، المأمورية البلدية بالإسكندرية، محضر جلسة ٣ يناير ١٨٩٩م، ملحق تقرير قلم قضايا الحكومة في مشروع المرشحات الجديدة، ص ص ٧-٨.

(١٠٢) المصدر السابق، وزارة الاقتصاد الوطني، مصلحة الإحصاء والتعداد، إحصاء شركات المساهمة التي يوجد استغلالها الرئيسي في مصر يونيو ١٩٤٧، ص٣٦٠.

(١٠٣) دار الوثائق القومية، قومسيون بلدي إسكندرية، محضر جلسة ٢٨ مارس ١٩٠٠م، ص ٦١.

(١٠٤) المصدر السابق، قومسيون بلدي إسكندرية، محضر جلسة ٢٨ مارس ١٩٠٠م، ص٦٢.

(١٠٥) المصدر السابق، وزارة المالية، مصحلة عموم الإحصاء والتعداد، إحصاء شركات المساهمة التي يوجد استغلالها الرئيسي في مصر يونيو ١٩٤٢م، ص٤١٤.

(١٠٦) المصدر السابق، قومسيون بلدي إسكندرية، محضر جلسة ٨ نوفمبر ١٩٠٥م، ص٧.

(١٠٧) دار الوثائق القومية، المأمورية البلدية بالإسكندرية، محضر جلسة ١٠ يناير ١٩٢٢م، لجنة المياه، ص ص ١٩-٢٠.

(١٠٨) المصدر السابق، المأمورية البلدية بالإسكندرية، محضر جلسة ١٠ يناير ١٩٢٢م، ص٢٠.

(١٠٩) المصدر السابق، قومسيون بلدي إسكندرية، محضر جلسة ١٦ سبتمبر ١٩١٥م، ص ص ٩-١٠.

(١١٠) المصدر السابق، قومسيون بلدي إسكندرية، محضر جلسة ١٠ يناير ١٩٢٢، لجنة المياه، ص٢٠.

(١١١) المصدر السابق، قومسيون بلدي إسكندرية، محضر جلسة ٢٤ فبراير ١٩٢٦م، ص٢١.

(١١٢) دار الوثائق القومية، المأمورية البلدية بالإسكندرية، محضر جلسة ١٠ يناير ١٩٢٢م، ص٢٠.

(١١٣) المصدر السابق، وزارة المالية، مصلحة عموم الإحصاء والتعداد، إحصاء شركات المساهمة التي يوجد استغلالها الرئيسي في مصر، ١٩٤، ص٤١٤.

(١١٤) المصدر السابق، قومسيون إداري إسكندرية، محضر جلسة ٣١ مارس، ١٩٢٦م، ص١٩.

(١١٥) المصدر السابق، وزارة الاقتصاد الوطني، مصلحة الإحصاء والتعداد إحصاء شركات المساهمة التي يوجد استغلالها الرئيس في مصر، يونيو١٩٤٧، ١٩٤٨، ص٣٦٠.

(١١٦) دار الوثائق القومية، قومسيون بلدي إسكندرية، شروط بيع مياه الإسكندرية ٢٩ مارس ١٨٧٩م، محضر جلسة ٢٠ يوليو ١٨٧٩م، ص٢٣٠.

(١١٧) المصدر السابق، قومسيون بلدي إسكندرية، مجموعة اللوائح والقوانين قرار صادر فى٢٩ مايو ١٨٩٥م، من بلدية الإسكندرية مشتملًا على لائحة السقائين في البنود رقم (١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥)، ص ٤٥٨.

(١١٨) المصدر السايق، مجموعة اللوائح والقوانين، ص٤٥٨-٤٥٩.

(١١٩) دار الوثائق القومية، قومسيون بلدي إسكندرية، مجموعة اللوائح والقوانين قرار صادر، ص٢٩ مايو١٨٩٥ من بلدية الإسكندرية مشتملًا على لائحة السقائين، ص٤٥٩-٤٦٠.

(١٢٠) المصدر السابق، قومسيون بلدي إسكندرية، محضر جلسات٢٩ يوليو١٨٩٧، ص٢١٦.

(١٢١) المصدر السابق، وزارة الاقتصاد الوطنى، مصلجة الإحصاء والتعديل إحصاء شركات المساهمة التى يوجد استغلالها الرئيس فى مصر، يونيه١٩٤٧، ١٩٤٨، ص٣٥٩-٣٦٠.

(١٢٢) المصدر السابق، المأمورية البلدية، محضر جلسة ١٢ نوفمبر١٨٩٥م، ص٣.

(١٢٣) المصدر السابق، قومسيون بلدى الإسكندرية، محضر مجلس ٢١ يوليو١٨٩٧م، ص٢٠٣.

(١٢٤) المصدر السابق، وزارة الاقتصاد الوطنى، مصلحة الاحصاء والتعداد إحصاء شركات المساهمة التى يوجد استغلالها الرئيس فى مصر يونيو ١٩٧٤، ١٩٤٨، ص٣٦٠.

(١٢٥) دار الوثائق القومية، المأمورية البلدية، جلسة ٩ديسمبر١٩٣٠، ص ٨-٩.

(١٢٦) المصدر السابق، قومسيون بلدي إسكندرية، شروط بيع مياه الإسكندرية مارس ١٨٧٩م، محضر جلسة ٢٠يوليو ١٨٩٢م، ص ١٣٠.

(١٢٧) المصدر السابق، قومسيون بلدي إسكندرية، مشروع اتفاق من المجلس البلدى وقومبانية مياه اسكندرية ١٨٥٤م، محصر مجلس ٢٩ يوليو ١٨٩٢، ص٢١٦.

(١٢٨) دار الوثائق القومية، قومسيون بلدي إسكندرية، محضر جلسة ٢١ يوليو ١٨٩٧م، منافشة إتفاق الشركة والمجلس البلدى ١٨٩٤م، مداخلة المسيو زورو عضو المجلس،

ص ص٢٠٣- ٢٠٤.

(١٢٩) المصدر السابق، المأمورية البلدية بالإسكندرية.محضر جلسة ٢٢ نوفمبر ١٩٠٤، ص٣-٤.

(١٣٠) المصدر السابق، قومسيون بلدي إسكندرية، محضر جلسة ٢٠ يوليو ١٨٩٢م، شروط بيع مياه الإسكندرية، ص ١٣٠.

(١٣١) دار الوثائق القومية، المأمورية البلدية بالإسكندرية، محضر جلسة ١٥ فبراير ١٨٩٨م، ص ١٨.

(١٣٢) المصدر السابق، المأمورية البلدية بالإسكندرية، محضر جلسة ١٦ ديسمبر ١٨٩٨م، ص ٣.

(١٣٣) المصدر السابق، المأمورية البلدية بالإسكندرية، محضر جلسة ٢٨ يناير ١٩١٩م، ص٣.

(١٣٤) محمد صيحى عبدالحكيم، مدينة الإسكندرية، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٥٨م، ص ١٥٦.

(١٣٥) دار الوثائق القومية، وزارة المالية، مصلحة عموم الإحصاء والتعداد وإحصاء شركات المساهمة التى توجد استغلالها فى مصر يونيو١٩٤٢م، ص ٤١٤.

(١٣٦) محمد فؤاد مهنا، مبادئ وأحكام القانون الإداري في جمهورية مصر العربية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ١٩٧٣م، ص ٣٠٢.

(١٣٧) دار الوثائق القومية، قومسيون بلدي إسكندرية، محضر جلسة ٢٤ يناير ١٩٠٥م، مناقشة تطهير ترعة الفرخة، ص١٠.

(١٣٨) المصدر السابق، قومسيون بلدي إسكندرية، محضر جلسة ٢٤ يناير ١٩٠٥م، ص ص١١-١٦.

(١٣٩) المصدر السابق، إحصاء الشركات المساهمة ١٩٤٦م، ص ٤١٥.

(١٤٠) المصدر السابق، القومسيون الإدارى، محضر جلسة ٢٤ أبريل ١٩١٨م، تقرير اللجنة الخصوصية المكلفة ببحث المسائل المسائل المتعلقة مع شركة المياه، ص ٨.

(١٤١) دار الوثائق القومية، القومسيون الإدارى، محضر جلسة ٢٤ ابريل ١٩١٨م، تقرير اللجنة الخصوصية المكلفة ببحث المسائل المسائل المتعلقة مع شركة المياه، ص ٨.

(١٤٢) المصدر السابق، قومسيون بلدي إسكندرية، محضر جلسة ٢٦ أبريل ١٩٠٥، ص٩.

(١٤٣) المصدر السابق، قومسيون بلدي إسكندرية، محضر جلسة ٢١ يوليو ١٨٩٧م، ص٢٠٩.
(١٤٤) المصدر السابق، قومسيون بلدي إسكندرية، محضر جلسة ٢١ يوليو ١٨٩٧م، المادة رقم ٤، ٥ من الاتفاقية، ص٢١٦.
(١٤٥) عبد العظيم رمضان، الإسكندرية، المرجع السابق، ص٣٦٩.
(١٤٦) محمد صبحي عبد الحكيم، الإسكندرية، المرجع السابق ص ص ١٥١-١٥٧.
(١٤٧) دار الوثائق القومية، المأمورية البلدية بالإسكندرية، محضر جلسة ٢٠ سبتمبر ١٨٩٨م، ص٣.
(١٤٨) المصدر السابق، المأمورية البلدية بالإسكندرية، محضر جلسة ٣١ ديسمبر ١٩٠٣م، ص٩.
(١٤٩) المصدر السابق، قومسيون بلدي إسكندرية، محضر جلسة ٣١ مايو ١٩٠٥، ص١٩.
(١٥٠) محمد صبحي عبد الحكيم، الإسكندرية، المرجع السابق، ص ص ١٥٧-١٥٨.
(١٥١) عبد العظيم رمضان، الإسكندرية، المرجع السابق، ص ص٣٦٩-٣٧٠.
(١٥٢) دار الوثائق القومية، المأمورية البلدية بالإسكندرية، محضر جلسة ١٠ مارس ١٩٠٤م، ص٢.
(١٥٣) المصدر السابق، قومسيون بلدي إسكندرية، محضر جلسة ١٥-١٦ سبتمبر ١٩١٥م، ص ص ٨-١٠.
(١٥٤) المصدر السابق، المأمورية البلدية بالإسكندرية، أوراق خصوصية بأعضاء المجلس البلدي، محضر جلسة ١٩ يوليو ١٨٩٨م، ص١.
(١٥٥) المصدر السابق، قومسيون بلدي إسكندرية، محضر جلسة ٢٧ مايو ١٩٢٥م، ص٢٢.
(١٥٦) المصدر السابق، المأمورية البلدية بالإسكندرية، محضر جلسة ٩ ديسمبر ١٩٣٠، ص ص ٨-٩.
(١٥٧) المصدر السابق، القومسيون الإداري، محضر جلسة ٢٤ فبراير ١٩٢٦م، ص٢١.
(١٥٨) دار الوثائق القومية، بلدية الإسكندرية، بلدية الإسكندرية، مجموعة اللوائح والقوانين، ١٢ ابريل ١٨٨٩م، قرار صادر فى ٢٩ مايو ١٨٩٥م، من بلدية الإسكندرية ممثلًا على لائحة السقائين، ص ٤٦٠.
(١٥٩) المصدر السابق، بلدية الإسكندرية، مجموعة اللوائح والقوانين، قرار صادر فى ٢٠ أبريل سنة ١٨٨٩م، من محافظ الإسكندرية بتعين الاحتياطات الواجب اتخاذها لكفالة

نقاء مياه ترعة المحمودية، ص ٤٥٦ – ٤٦٥، ص ٤٥٧.

(١٦٠) المصدر السابق، بلدية الإسكندرية، مجموعة اللوائح والقوانين، قرار صادر فى ٦ أغسطس ١٩٠٢م من نظارة الداخلية بشأن الملاحة بترعة المحمودية أثناء وباء الكوليرا، ص ٤٦٣.

(١٦١) المصدر السابق، قومسيون بلدى إسكندرية، محضر جلسة ١٥ يونيو ١٩٠٦م، ص ٥.

(١٦٢) المصدر السابق، بلدية الإسكندرية، مجموعة اللوائح والقوانين الصادرة من القومسيون البلدى، قرار صادر من البلدية بشأن احتياطات تتعلق بالأوبئة الآبار والصهاريج فى ٤ يناي ١٩١١م، ص ١٤٧ – ١٧٨.

(١٦٣) المصدر السابق، المأمورية البلدية بالإسكندرية، محضر جلسة ٢٩ أكتوبر ١٨٩٥م، ص ٢.

(١٦٤) المصدر السابق، المأمورية البلدية بالإسكندرية، محضر جلسة ١١ فبراير ١٩١٩م، ص ٤.

(١٦٥) دار الوثائق القومية، المأمورية البلدية بالإسكندرية، محضر جلسة ٣٠ يوليو ١٨٩٥م، ص ٢.

(١٦٦) المصدر السابق، القومسيون الإدارى، محضر جلسة ٣١ مارس ١٩٢٦م، ص ١٩.

(١٦٧) المصدر السابق، قومسيون بلدى إسكندرية، محضر جلسة ٢١ يوليو ١٨٩٧م، مشروع اتفاق بين الشركة والقومسيون مادة (٢)، ص ٢١٦.

(١٦٨) **مصدر الجدول:** دار الوثائق القومية، المأمورية البلدية بالإسكندرية، محضر جلسة ٢٠ سبتمبر ١٨٩٣م، ص٢. محضر جلسة ١٦ ديسمبر ١٨٩٨م، ص٦، محضر جلسة ١٢ ديسمبر ١٩٢١م، ص ص ١٨–٢٠، وزارة الاقتصاد الوطني، مصلحة الإحصاء والتعداد، إحصاء شركات المساهمة التي يوجد استغلالها الرئيسي في مصر، يونيو ١٩٤٧–١٩٤٨، ص٣٦٠.

(١٦٩) دار الوثائق القومية، قومسيون بلدى إسكندرية، شروط بيع مياه الإسكندرية، مارس ١٨٧٩م، محضر جلسة ٢٠ يوليو ١٨٩٢م، المادة (١٢)، ص ٢٠٣.

(١٧٠) المصدر السابق، قومسيون بلدى إسكندرية، محضر جلسة ٢١ يوليو ١٨٩٧م، ص ٢٠٤.

(١٧١) المصدر السابق، مأمورية البلدية بالإسكندرية، محضر جلسة ٢٢ نوفمبر ١٩٠٤م، ص ٤.

(١٧٢) المصدر السابق، المأمورية البلدية بالإسكندرية، محضر جلسة ٦ يناير ١٩٢٠م، ص ٣١.

(١٧٣) المصدر السابق، القومسيون البلدى، محضر جلسة ١٦ سبتمبر ١٩١٥م، ص ٨.

(١٧٤) المصدر السابق، قومسيون بلدى إسكندرية، شروط عقد امتياز توزيع مياه الإسكندرية مارس ١٨٧٩م، محضر جلسة ٢٠ يوليو ١٨٩٢، المادة (١٥)، ص ٢٣٠.

(١٧٥) المصدر السابق، المأمورية البلدية بالإسكندرية، أوراق خصوصية بأعضاء القومسيون البلدي، محضر جلسة ١٩ يوليو ١٨٩٨م، ص.

(١٧٦) المصدر السابق، المأمورية البلدية بالإسكندرية،محضر جلسة ٣١ مارس ١٩٠٣، ص ٩.

(١٧٧) عبد السلام عبد الحليم عامر، المرجع السابق، ص ص ١٥-١٨.

(١٧٨) إحصاء بمشروعات المياه الجارية في القاهرة والإسكندرية، قاعدة بيانات وثائق موقع مصر المعاصرة، مكتبة الإسكندرية.

(١٧٩)عبد السلام عبد الحليم عامر، المرجع السابق، ص ص ٣٠-٣١.

(١٨٠) زين العابدين شمس الدين نجم، وثائق من تاريخ مصر في القرن العشرين، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٩م، ص ٣٤٣.

(١٨١) إحصاء بمشروعات المياه الجارية في القاهرة والإسكندرية، قاعدة بيانات موقع وثائق مصر المعاصرة، مكتبة الإسكندرية.

(١٨٢) زين العابدين شمس الدين نجم، وثائق من تاريخ مصر في القرن العشرين، المرجع السابق ص ٢٥٩.

قائمة المصادر والمراجع

اولًا الوثائق:

- دفاتر ووثائق المعية السنية تركي وعربي.
- محاضر جلسات القومسيون البلدي لمدينة الإسكندرية.
- محاضر جلسات القومسيون الإداري لمدينة الإسكندرية.
- محاضر جلسات المامورية البلدية لمدينة الإسكندرية.
- وثائق محافظة الإسكندرية.
- وثائق بلدية الإسكندرية (اللوائح والقوانين المنظمة للمرافق العامة).

ثانيًا: التقارير والإحصائيات المنشورة :

- الحكومة المصرية، وزارة المالية، إحصاء شركات المساهمة التي يوجد استغلالها الرئيسي في مصر يونيو ١٩٤٢م.
- الحكومة المصرية، وزارة المالية، إحصاء شركات المساهمة التي يوجد استغلالها الرئيسي في مصر، يونيو ١٩٤٧– ١٩٤٨م.
- الحكومة المصرية، وزارة المالية، إحصاء شركات المساهمة التي يوجد استغلالها الرئيسي في مصر، يونيو ١٩٤٩– ١٩٥٠م.

ثالثًا: المراجع:

- أحمد الشربيني، تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية الاقتصادية ١٨٤٠–١٩١٤م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين، عدد ٨٦، القاهرة ١٩٩٥م.
- حمدي الوكيل، الملكية الزراعية خلال القرن ١٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠م.
- فؤاد فرج، الإسكندرية، دار النشر الحديثة، القاهرة (د.ت).

- زين العابدين شمس الدين نجم، مصر فى عهد عباس وسعيد، دار الشروق، القاهرة ٢٠٠٧م.
- زين العابدين شمس الدين نجم، وثائق من تاريخ مصر في القرن العشرين، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٩م.
- عبد السلام عبد الحليم عامر، الرأسمالية الصناعية في مصر من التمصير إلى التأميم ١٩٥٧- ١٩٦١م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين عدد ٩٥، القاهرة ١٩٩٣م.
- عبد الرحمن الرافعى، عصر إسماعيل، الجزء الأول، دار المعارف القاهرة، ١٩٨٧م.
- عبد العظيم رمضان، الإسكندرية من الحملة الفرنسية إلى الاحتلال البريطانى، بحث ضمن ندوة تاريخ سواحل مصر عبر العصور، المجلس الأعلى للثقافة ٢٢-٢٣ ابريل ١٩٩٨م الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصرين، عدد٢٠١، القاهرة، ٢٠٠٠.
- عبد العظيم محمد سعودى، تاريخ تطور الري في مصر١٨٨٢-١٩١٤م، سلسلة تاريخ المصريين عدد ١٩٦، القاهرة ٢٠٠١م.
- على مبارك، الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٨م، الجزء التاسع عشر.
- محمد صبرى السربون، الإمبراطورية المصرية فى عهد إسماعيل والتدخل الأنجلو فرنسى(١٨٦٣-١٨٧٩م) ترجمة ناجى رمضان عطية، مراجعة وتقديم أحمد زكريا الشلق، الهئية المصرية العامة للكتاب، سلسلة مكتبة الأسرة، ٢٠١٢م.
- محمد علي حلة، محمد سعيد باشا (١٨٥٤-١٨٦٣م) دار الكتب والوثائق القومية، سلسلة مصر النهضة، العدد ١٠٢، ٢٠١٥م.

- محمد صبحى عبدالحكيم، مدينة الإسكندرية، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٥٨م.
- محمد فؤاد مهنا، مبادئ وأحكام القانون الإداري في جمهورية مصر العربية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ١٩٧٣م.
- نبيل عبدالحميد سيد أحمد، الأجانب وأثرهم فى المجتمع المصرى ١٨٨٢-١٩٢٢م، مكتبة نانسي، دمياط، ٢٠٠٤م.
- ----------، النشاط الاقتصادى للأجانب واثره فى المجتمع المصرى ١٩٢٢-١٩٥٢م، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٢م

رابعًا: المراجع الأجنبية:

Crouchley, A.E: The investment of foreign capital in Egyptian companies and public dep, press, Bulaq 1938.

خامسًا: الرسائل العلمية:

- سمير عمر إبراهيم، الشئون الصحية في مصر: دراسة وثائقية خلال القرن التاسع عشر، رسالة دكتواره غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس ١٩٨٩م.